

التقرير الخاص الثالث للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وطلب إليّ أن أقدم قبل ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ تقريراً عن تنفيذ البعثة لولايتها. ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية والعسكرية الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريرتي المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/251)؛ ويستعرض تنفيذ ولاية البعثة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛ ويتضمن توصيات بشأن هيكل البعثة وولايتها في المستقبل. ويرد في مرفق التقرير استكمال للجوانب الأخرى لأنشطة البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير سلسلة من الأحداث التي مثلت أخطر التحديات التي شهدتها حتى الآن عملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال ١٣ شهراً من عمر هذه العملية. وقد وقعت هذه الأحداث في أعقاب حالة الجمود التي استغرقت شهوراً بشأن القضايا البارزة، بما في ذلك إنشاء مجلس الدفاع الأعلى، وإعلان قانون الدفاع والقوات المسلحة، واعتماد قوانين الجنسية والعفو العام ودستور ما بعد الفترة الانتقالية. وفي ظل عدم وجود أي تأكيدات بشأن ما يمكن توقعه من مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، تزايد مناخ عدم الثقة بين الأحزاب، ولا يزال عدم توافر الإرادة السياسية لدى بعض العناصر الفاعلة المؤثرة لكي تقوم بتنفيذ البرنامج الانتقالي يشكل عقبة خطيرة تعترض السبيل أمام تحقيق أي تقدم.

العملية التشريعية والتحضير للانتخابات

٣ - تشمل بنود البرنامج التشريعي التي تشكل جوهر العملية الانتقالية ما يلي: مجموعة من القوانين الانتخابية؛ ودستور ما بعد الفترة الانتقالية؛ وقوانين العفو العام والجنسية والقوات المسلحة. وسيتعين على الرئيس إصدار هذه القوانين بمجرد اعتمادها من مجلسي البرلمان.

٤ - وقانون الجنسية وقانون العفو العام مدرجان في جدول أعمال الدورة الحالية للبرلمان، والتي ستنتهي في منتصف أيلول/سبتمبر، وهما قيد نظر مجلسي البرلمان. وفيما يتعلق بقانون الجنسية، ففي حين يقرر الدستور الانتقالي المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أنه يحق لكل الجماعات والقوميات التي كانت موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقت الاستقلال في عام ١٩٦٠ الحصول على الجنسية الكونغولية، فإن معايير الحصول على الجنسية أعيد فتح باب النظر فيها في إطار المناقشة الجارية بشأن قانون الجنسية. وهناك ربط بين قانون العفو العام وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إذ من المحتمل أن يقاوم عملية التسريح القادة العسكريون الذين يخشون تقديمهم إلى المحاكمة. وينبغي أن تتوخى المناقشة بشأن هذا القانون تحقيق التوازن بين الحاجة إلى النهوض بالإصلاح العسكري، من ناحية، وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، من ناحية أخرى.

٥ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع القانون المتعلق بالتنظيم العام للدفاع والقوات المسلحة، الذي سيتم بموجبه تحديد القوات التي ستدمج في القوات العسكرية، وذلك بعد التوصل إلى حل توفيقي بشأن إرجاء مناقشة حجم ومركز الحرس الجمهوري إلى موعد لاحق. والقانون معروض الآن على نظر مجلس الشيوخ، في حين يتوقع أيضا أن تبدي المحكمة العليا رأيها بشأنه قبل عرضه على الرئيس لإصداره.

التحضير للانتخابات

٦ - بالنظر إلى مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يتجاوز عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة، ولعدم توافر الهياكل الأساسية، فإن عملية إجراء انتخابات وطنية من شأنها أن تطرح عددا من التحديات. ووفقا لأحكام الدستور الانتقالي، ستشمل العملية الانتخابية إجراء استفتاء عام على دستور ما بعد المرحلة الانتقالية، وإجراء انتخابات تشريعية، ثم تتوج بإجراء انتخابات رئاسية في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وسيقتضي ذلك إجازة مجموعة من التشريعات، بما في ذلك قانون يتم بمقتضاه إنشاء لجنة انتخابية مستقلة، ووضع قانون انتخابي بشأن أهلية الناخبين والمرشحين، وقانون بشأن تسجيل الناخبين، وقانون بشأن الاستفتاء العام. وسيلزم

قيام مجلس الشيوخ بوضع مشروع لدستور ما بعد الفترة الانتقالية، ثم تعتمده الجمعية الوطنية قبل أن يطرح على الاستفتاء العام.

٧ - وفي ٥ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس جوزيف كاييلا القانون الأساسي بشأن إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، وجاء ذلك في أعقاب مناقشة مستفيضة أجراها المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والبرلمان، والمحكمة العليا بشأن هيكل اللجنة وتشكيلها. ومنذ ذلك الحين اعتمدت اللجنة جدولاً زمنياً مؤقتاً للعمليات الانتخابية وأنشأت لجنة فرعية وطنية لتسجيل الناخبين، وآلية للتشاور مشتركة بين المؤسسات.

٨ - وفي حين تعكف وزارتا التخطيط والداخلية على إعداد القانون المتعلق بتسجيل الناخبين، فإنه لا يمكن البدء في العمل المتعلق بإعداد قانون الانتخابات قبل التوصل إلى اتفاق على نوع النظام السياسي والمبادئ الدستورية اللذين سيتم اعتمادهما. كما أن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تبدأ بعد العمل بشأن قانون الاستفتاء العام.

٩ - وفي أواخر حزيران/يونيه، انتهى مجلس الشيوخ من صياغة الأحكام العامة للدستور، وأعد استبياناً لإجراء مشاورة عامة بشأن أربع من القضايا الرئيسية في هذا الصدد، وهي: شكل الدولة، والنظام السياسي، واسم الدولة، وتعيين الحدود الإقليمية. بيد أن هذه العملية لم تحرز مزيداً من التقدم بسبب العوائق المالية والتقنية. وفي حلقة دراسية، من المقرر أن تعقد في منتصف آب/أغسطس ويشارك فيها خبراء دوليون، سيجري اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية في هذا الصدد.

١٠ - وقد بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة أعمال التحضير المتعلقة بتسجيل ما يقدر عددهم بنحو ٢٨ مليوناً من الناخبين المحتملين. وتقدر اللجنة أن ذلك سيقضي إنشاء قرابة ١٠٠٠٠ مركز تسجيل وتعيين وتدريب ٤٠٠٠٠ موظف تسجيل. وتقدر اللجنة أيضاً أنه سيلزم أيضاً توفير ٤٠٠٠٠ مركز انتخابي، وتعيين وتدريب ٢٠٠٠٠٠ موظف شؤون انتخابية لتنظيم الاستفتاء العام على الدستور، الذي ستليه الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية.

١١ - وأعدت اللجنة الانتخابية المستقلة ميزانية انتخابية تقدر بنحو ٢٨٥ مليون دولار، وتم اعتمادها في أيار/مايو ٢٠٠٤. غير أن الميزانية لا تتضمن جميع جوانب الدعم المتعلق بالسوقيات، أو الاضطلاع بحملة تثقيف مدنية، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم توفر الخبرة الفنية داخل اللجنة فيما يتعلق بتقدير هذه الاحتياجات. كما لا تبين الميزانية الطرائق الانتخابية التي لم يتخذ قرار بشأنها ريثما يتم اعتماد قانون الانتخابات الذي سيقدر النظام الانتخابي الذي سيجري الأخذ به. وفي الوقت نفسه، وفي ٤ حزيران/يونيه، نظمت البعثة،

بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، اجتماعا للمانحين تم فيه إعلان تبرعات بما قيمته ١٣٠ مليون دولار لتمويل الانتخابات. وفي الاجتماع، اتفق المانحون أيضا على نظام لتمويل الانتخابات يقوم على "سلة التمويل" (وهو مزيج من "تقاسم التكاليف" و "الصناديق الاستثمارية")، ويتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بسط سلطة الدولة

١٢ - تتسم إدارة شؤون الدولة بالضعف أو بأنه لا وجود لها في معظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية حيثما تكون السيطرة للإدارات الموازية التي أنشأتها الجماعات المسلحة، بما في ذلك العناصر المتحاربة السابقة التابعة للحكومة الانتقالية. وتم إحراز بعض التقدم صوب بسط سلطة الدولة خلال الفترة المشمولة بالتقرير حينما تم في ١٥ أيار/مايو تعيين حكام المقاطعات ونوابهم، والذين تولوا مهامهم منذ ذلك الحين في ١١ مقاطعة. وفي ١٣ تموز/يوليه، انتقلت أيضا إدارة منطقة إيتوري إلى بونيا حيث حلت محل الإدارة المؤقتة لإيتوري التي دامت هناك منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

١٣ - ولم يحرز تقدم يذكر في عملية إعادة توحيد الهياكل الإدارية المحلية الموازية. وفي هذا الصدد، فإن مديري المقاطعات الذين عينتهم الحكومة الانتقالية لا تتوفر لديهم الموارد الضرورية اللازمة لبسط سلطة الدولة بشكل فعال، ولتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميليشيات المسلحة، التي تسعى إلى الإبقاء على سيطرتها غير المشروعة على الموارد الطبيعية، تواصل مقاومة الجهود الرامية إلى إقامة إدارات مشروعة. كما يعوق بسط إدارة الدولة استمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الجماعات التي تفرض سيطرتها على عدد من المناطق هناك.

إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج

الدمج العسكري

١٤ - ثبت أن عدم إحراز تقدم في عملية الدمج العسكري شكل عاملا خطيرا من عوامل زعزعة الاستقرار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من نشر قادة المناطق العسكرية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣، والذين أنيطت بهم مهمة دمج القوات القائمة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعيدة كل البعد عن الدمج الحقيقي. وباستثناء وجود لواء واحد مدمج قام بتدريبه على عمليات دعم السلام فريق بقيادة بلجيكية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى

حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ، فإن قادة المناطق العسكرية ليست لهم سيطرة تذكر على العناصر المسلحة الخاضعة لقيادتهم. وفضلا عن ذلك، وكما أشير إليه أعلاه، فإن العناصر المتحاربة السابقة التابعة للحكومة الانتقالية تواصل السيطرة على فصائلها من خلال التسلسل الموازي للقيادات. ومما يسهم في زيادة عدم الانضباط بين صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضعف هيكل القيادة والتحكم الخاص بهذه القوات، وعدم قيامها بتوفير الدعم ودفع الرواتب لأفرادها بصورة منتظمة، مما يجعلهم يعتمدون على السكان المحليين في الحصول على قوتهم.

١٥ - ولن يتسنى تسوية هذه الحالة ما لم تتوصل عناصر الحكومة الانتقالية إلى الاتفاقات اللازمة للتصدي للتحديات المتصلة بدمج القوات المسلحة في الهياكل العسكرية الوطنية. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومة الانتقالية أن تقوم، دون إبطاء، بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى باعتباره، وفقا لأحكام الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية، الهيئة المنوط بها الإشراف على عملية الدمج العسكري والعمل كمحفل للمناقشة السياسية بشأن هذه القضايا الحيوية.

١٦ - وفي الوقت نفسه، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وفي أعقاب حلقة دراسية استغرقت أسبوعين بشأن دمج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإعادة تشكيلها، وشاركت في تنظيمها هيئة الأركان العامة لقيادة قوات الدفاع في كل من بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تم وضع إطار عام للدمج العسكري. ورغم الترحيب بهذه الخطوة، لا يزال هناك الكثير من الأعمال السياسية والتقنية التي يتعين القيام بها لوضع خطة قابلة للتنفيذ ويمكن أن تغطي بتأييد جميع عناصر الحكومة الانتقالية، والدعم اللازم من مجتمع المانحين للمساعدة في تنفيذها. وما لم يتم وضع هذه الخطة، لن يتسنى البدء في عملية الإصلاح العسكري.

تنسيق عملية إصلاح القطاع الأمني

١٧ - بالنظر إلى عمليات التأخير المستمرة في إصلاح القطاع الأمني، دعت نائبة الأمين العام إلى عقد اجتماع مع الشركاء الدوليين في ٢٩ حزيران/يونيه، كمتابعة لاجتماع ٩ شباط/فبراير الذي عقد في نيويورك بشأن عملية إصلاح القطاع الأمني، بغية استعراض التقدم المحرز وتحديد وتنسيق الجهود الثنائية في هذا الصدد. وكرر المانحون الإعراب عن التزامهم بدعم خطة يتم تصميمها بعناية وتأييدها جميع عناصر الحكومة الانتقالية. وشددوا أيضا على أهمية النهوض بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج داخل إطار عملية

إصلاح القطاع الأمني. وجرى الاتفاق على أن تعاود البعثة إنعاش جهودها المبذولة لإقامة اتحاد من الدول الأعضاء لمساعدة الكونغوليين على وضع خطة عامة للإصلاح العسكري.

١٨ - وفي أعقاب الاجتماع، قامت البعثة بإنشاء هيكل لتخطيط وتنسيق عملية إصلاح القطاع الأمني يتألف من لجنة توجيهية من المانحين المحتملين؛ وفريق استشاري تقني يتكون من خبراء بشأن إصلاح القطاع الأمني يتم الحصول عليهم على سبيل الإعارة من الدول الأعضاء والهيئات الدولية؛ بالإضافة إلى أمانة توفرها البعثة. وعقد الاجتماع الأول للجنة التنسيق الخاصة بعملية إصلاح القطاع الأمني في ١٣ تموز/يوليه. وفي ذلك الاجتماع، اتفق أعضاء اللجنة على اختصاصاتهم، والتي تشمل: (أ) استعراض عملية صياغة سياسة إصلاح القطاع الأمني؛ (ب) تتبع التقدم المحرز في عملية إصلاح القطاع الأمني؛ (ج) تحديد مصادر الدعم الممكنة لاحتياجات التدريب والمعدات وغيرها من الاحتياجات؛ (د) إسداء المشورة للحكومة الانتقالية ومساعدتها على تنفيذ أنشطتها المتصلة بإصلاح القطاع الأمني. واتفق الأعضاء أيضا على إعارة أخصائيين للفريق الاستشاري التقني. وحتى الآن، عرضت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أحد المرشحين في حين أبدت دول أعضاء أخرى اهتمامها بتقديم مرشحين. وسيكون للتبكير بتحديد ونشر هؤلاء الخبراء أهمية حاسمة في نجاح الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في عملية إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترد في الفقرة ٦٢ أدناه بشأن مستقبل ولاية البعثة مناقشة بشأن زيادة تطوير وتحسين هذه العملية المتعلقة بتخطيط وتنسيق إصلاح القطاع الأمني.

البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٩ - في ٢٥ أيار/مايو، وافق البنك الدولي على منحة قدرها ١٠٠ مليون دولار لدعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إضافة إلى منحة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من الصندوق الاستئماني لبرنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان وافق عليها المانحون في إطار هذا البرنامج في ١٢ أيار/مايو. وتقوم اللجنة الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوضع اللمسات الأخيرة على الخطوات اللازمة لتلبية الشروط المتعلقة بالإدارة المالية لهاتين المنحتين. وتسليما من وزارة الدفاع بضرورة الربط بين البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من ناحية، وعملية الدمج العسكري، من ناحية أخرى، وضعت الوزارة نهجا يعرف باسم "الأساس المشترك" في محاولة لإدماج الأنشطة التي تشترك فيها كل من عمليتي الدمج العسكري، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا سيما في مجالات التوعية، والتسجيل، وتحديد الهوية، والتوجيه.

٢٠ - ومن المتوقع أن تحدث عملية نزع السلاح في المواقع التي توجد فيها الوحدات الكونغولية المشكّلة، أو في المواقع القريبة من مراكز التوجيه الثابتة البالغ عددها ١١ مركزاً (توجد ٣ مواقع منها في كنشاسا؛ ومواقع أخرى في كل من كيمبغا، وباسانكوسو، وكيسانغاني، ورومانغابو، وشابوندا، وكانانغا، وكامينا، ولومومباشي)، أو عن طريق أحد مراكز التوجيه المتنقلة السبعة. وسيقوم المقاتلون الذين يتخلون عن مركزهم العسكري بالتوجه بعد ذلك إلى مراكز التوجيه.

٢١ - وفي مراكز التوجيه، سيتم تسجيل هذه العناصر وتزويدها بالمعلومات عن عملية التسريح ومعايير أهلية الانضمام إلى الهياكل العسكرية الموحدة. أما الذين سيفضلون البقاء في الهياكل العسكرية فسيتم نقلهم إلى أحد "المراكز المختلطة" الستة حيث يخضعون لمزيد من الاستعراض يتم بعده اتخاذ قرار بشأن ما سيكلفون به من مهام في المستقبل.

٢٢ - وفي حين سيتحمل برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان التمويل المتعلق بهاتين العمليتين، لا يزال يتعين العمل على الانتهاء من الخطط اللازمة لتنفيذ هذه الجوانب في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الجوانب المتصلة بالترتيبات "الأمامية" والترتيبات "اللاحقة" لعملية التسريح لم يتم إيضاحها بعد. وعلى وجه الخصوص، فإنه لم يبت بعد في تفاصيل العمليات من قبيل موعد وطرائق نزع السلاح. وفي ما يتعلق بالترتيبات "اللاحقة"، فإن خطط التنفيذ والتمويل اللازمة لإنشاء هياكل عسكرية جديدة موحدة، بما في ذلك إنشاء وتشغيل "المراكز المختلطة"، من ناحية، ووضع الآليات التي تكفل إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذين سيتم تسريحهم، من ناحية أخرى، تحتاج أيضاً إلى مزيد من الإيضاح.

٢٣ - وريثما يتم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كرد على الحاجة الملحة التي نشأت عن تجمع جنود المائي - مائي في مقاطعات مانيمبا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، تم الاضطلاع في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٤ بعملية مشتركة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تضطلع به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إطار هذه العملية، تم نزع سلاح ٥٣٥ من المقاتلين، وتلي ذلك تسجيل ٤٩٨ منهم في كيندو. وقامت شبكة من المنظمات غير الحكومية بتوزيع المساعدة الغذائية والاضطلاع بحملات للتوعية ركزت على السلام والمصالحة، كما قدمت اليونيسيف الدعم للأطفال المرتبطين بهذه القوات.

الشرطة الوطنية الكونغولية

٢٤ - على الرغم من استمرار الصعوبات في ما يتعلق بجوانب أخرى من عملية إصلاح القطاع الأمني، أحرز بعض التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب عملية توحيد قوات الشرطة الكونغولية التي توقفت لفترة طويلة، والتي يقدر عددها بما يتراوح بين ٧٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ من الأفراد. وفي آخر حزيران/يونيه، عينت الحكومة الانتقالية القيادة العليا للشرطة، وتلي ذلك، في تموز/يوليه، تعيين مفتشي الشرطة بالمقاطعات. وبدأت في ٩ آب/أغسطس حلقة دراسية للشرطة الوطنية، من المتوقع أن تقوم خلالها الحكومة الانتقالية بوضع خطة وافية للإصلاح الشامل والتدريب اللازمين لقوة الشرطة الموحدة الجديدة، وساهمت البعثة والجهات المانحة المهتمة بالأمر بتيسير تنظيم هذه الحلقة الدراسية.

٢٥ - وفي الوقت نفسه، وضعت البعثة ووزارة الداخلية إطارا للتنسيق لتدريب ونشر ٦ ٠٠٠ من ضباط الشرطة، من بينهم ٣ ٠٠٠ من أفراد شرطة التدخل السريع وذلك خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وسيساعد هؤلاء الضباط في توفير الأمن اللازم للعملية الانتقالية وللانتخابات. وواصلت البعثة أيضا تدريب أفراد الشرطة المحلية في بونيا، ورصدهم وإسداء المشورة التقنية لهم، وقامت، بناء على طلب الحكومة الانتقالية، بتدريب وحدة الشرطة الموحدة المؤلفة من ٣٥٠ ضابطا في كيسانغاني لنشرهم في بونيا.

٢٦ - وبموجب اتفاق ثنائي، قامت حكومة فرنسا بتدريب سرية من شرطة التدخل السريع قوامها ٥٠٠ فرد، وجهزتهم تجهيزا كاملا، كما بدأت في تدريب سرية أخرى. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بتدريب ودمج "فيلق الحماية المباشرة". وفضلا عن ذلك، ونظرا للتأخير في تنفيذ العمليات، لا سيما بالنسبة لاختيار الأفراد، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من البدء في تشكيل وتدريب وحدة الشرطة الموحدة لكينشاسا على النحو الذي كان مخططا له في الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المقرر الآن أن يبدأ هذا المشروع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. على أنه جرى البدء في الأعمال التحضيرية لذلك، ويقوم الاتحاد الأوروبي بتحديد أحد مراكز التدريب. وأبدت المملكة المتحدة اهتماما بتجديد العديد من مراكز التدريب الأخرى.

الحالة في إيتوري

٢٧ - لا تزال الحالة في إيتوري يشوبها التوتر، واستمر نشوء أوجه الشقاق بين المعتدلين والمتشددين داخل الجماعات المسلحة. وفي محاولة لسيط سلطة الدولة في إيتوري، وجه الرئيس كابيلا الدعوة إلى قادة الجماعات للتوجه إلى كينشاسا للتشاور لفترة أربعة أيام، من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو، وهي المشاورات التي أعدت لها ويسرقتها البعثة. ونتيجة لهذه

المشاورات، ففي ١٤ أيار/مايو، وقع قادة الجماعات المسلحة "اتفاق التزام" أعلنوا بموجبه التزامهم بالعملية الانتقالية وكرروا الإعراب عن استعدادهم للمشاركة في البرنامج الرائد المتعلق بتزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع، وإلا جرى اعتبارهم "عناصر إجرامية". وفي حين تقلصت الاشتباكات المباشرة التي تقوم على أسس عرقية، تواصل الجماعات المسلحة مع ذلك التحرش بالسكان المحليين، وجمع الإتاوات الضريبية، واستغلال الموارد الطبيعية، والضلوع في الاتجار بالأسلحة.

٢٨ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وفي خطوة نحو بسط سلطة الدولة، عينت الحكومة الانتقالية الرئيس السابق للجمعية الوطنية المؤقتة في إيتوري مفوضاً جديداً للمنطقة، مع نائبين وخمسة "مديرين للمناطق" في كل من آرو، ومهاجي، وجوغو، وإيمو، ومباسا. وتمت عملية تسليم السلطة، التي شاركت البعثة في تيسيرها، أثناء الزيارة التي قام بها إلى إيتوري في ١٣ تموز/يوليه وفد حكومي رفيع المستوى برئاسة نائب وزير الداخلية. وقد تولى الآن مديرو المناطق مهام أعمالهم في كل من بونيا، ومهاجي، ومباسا، وجوغو. ومن المتوقع أن يتم تنصيب مدير منطقة آرو. بمجرد نشر أفراد البعثة هناك.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، بدأت المحكمة القضائية في بونيا النظر في القضايا الجنائية، في حين بدأت الشرطة المحلية التي دربتها البعثة في تولي مسؤوليتها تدريجياً في مجال إنفاذ القوانين. ومن المتوقع أيضاً أن يتم قريباً نشر وحدة الشرطة التكتيكية، التي دربتها البعثة في كيسانغاني، في إيتوري. وتم نقل نحو ٥١ شخصاً كانت تحتجزهم البعثة إلى سجن بونيا المركزي الذي أعيد افتتاحه في أوائل آذار/مارس ويضم نحو ١٠٥ سجناء. وبالنظر إلى الطاقة الاستيعابية المحدودة للسجن، ظل ١٦ من عتاة المشتبه فيهم قيد احتجاز البعثة، ريثما يتم نقلهم إلى السلطات الحكومية خارج إيتوري. ويقوم موظفو حقوق الإنسان التابعون للبعثة بزيارة جميع المحتجزين بصورة منتظمة لضمان معاملتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة المحتجزين.

٣٠ - وينتشر لواء إيتوري التابع للبعثة حالياً في ثمانية مواقع تضم كلا من بونيا، وإيغا باريري، وفاتاكي، وكباندروما، ومهاجي، وكاسيني - تشوميا، ومارابو، وبوغورو. وبالنظر إلى الشواغل الأمنية في مناطق أخرى، ففي أوائل حزيران/يونيه، أعيد نشر سريتين من لواء إيتوري (إحدهما مزودة بناقلات جنود مصفحة، إلى كنشاسا، والأخرى إلى بوكافو)، مما أخرج نشر اللواء إلى آرو ومونغبوالا. وأثر هذا أيضاً على الوضع الأمني في إيتوري، لا سيما حول مهاجي، حيث تواصل جبهة القوميين والاندماجيين والقوات المسلحة للشعب الأنغولي كفاحهما من أجل السيطرة على النقاط الجمركية ومناجم الذهب. وفي حين تؤكد الحكومة الانتقالية الآن اعتزامها نشر اللواء الموحد، الذي تلقى تدريباً

بلجيكا، في إيتوري، فإن نشر هذا اللواء قد يعرقله عدم توفر المعدات وموارد الدعم بما يكفل أدائه لعمله على النحو الفعال.

٣١ - وكتدبير طارئ بالنسبة لإيتوري، وريثما يتم تنفيذ البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فقد شارك كل من الحكومة الانتقالية، والبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في وضع برنامج لترع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع. ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة مراحل، هي: (أ) إصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية في المجتمعات المحلية التي سيتم فيها إعادة إدماج المحاربين، بما في ذلك المدارس، والمستشفيات، والطرق؛ (ب) نزع سلاح ما يقدر عددهم بـ ١٥ ٠٠٠ من المحاربين (٩ ٠٠٠ من البالغين، و ٣ ٠٠٠ من الأطفال) من شتى الجماعات وفقا لاتفاق الالتزام المؤرخ ١٤ أيار/مايو في خمسة مراكز للعبور (بما في ذلك تسجيل وتحديد هوية الأشخاص الذين يودون الانضمام إلى البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وربما الاندماج في الجيش الوطني)؛ (ج) إعادة إدماج المحاربين السابقين في مجتمعاتهم المحلية. وبدأت في حزيران/يونيه الأعمال المتعلقة بالتوعية والإعلام، وأنشئت جميع مراكز العبور (باستثناء أفيبا، بالنظر إلى سوء أوضاع الطرق)، وبدأ العمل في عدد من مشاريع المجتمعات المحلية. ومن المتوقع الآن أن تبدأ مرحلة نزع السلاح في أيلول/سبتمبر.

سلوك أفراد البعثة

٣٢ - كشفت البعثة خلال شهر أيار/مايو عن بعض الادعاءات الخطيرة المنسوبة إلى أفراد البعثة المدنيين والعسكريين في بونيا والمتعلقة بالاستغلال الجنسي وسوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للفتيات القصر والنساء في معسكر للمشردين داخليا وفي أماكن أخرى، وتتعلق أساسا بالبغاء وإن كانت تشمل أيضا حوادث اغتصاب. والأمم المتحدة تأخذ بسياسة لا تسمح بأي تهاون إزاء هذه الإساءات التي تشكل انتهاكا صريحا لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالبعثة التي تم تزويد جميع موظفي البعثة وأفراد الوحدات العسكرية بنسخة منها. وهذه الادعاءات هي الآن قيد التحقيق من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستتخذ إجراءات تأديبية مشددة من جانب المنظمة ضد أي موظف مدني تثبت مسؤوليته عن ارتكاب تصرفات تتسم بسوء السلوك. أما أفراد الوحدات العسكرية الذين تكتشف مسؤوليتهم عن ذلك فسيعادون إلى بلدانهم، وتحت إدارة عمليات حفظ السلام البلدان المعنية المساهمة بقوات على ضمان المتابعة اللازمة لاتخاذ الإجراءات التأديبية. بمجرد الانتهاء من التحقيقات الرسمية. وفي الوقت نفسه، فقد اضطلعت البعثة، بالتنسيق مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والسلطات المحلية، بحملة تثقيف عامة في بونيا.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وبغية ردع إتيان مثل هذا السلوك المعيب في المناطق الأخرى المشمولة بالبعثة، وضعت البعثة خطة عمل للرد السريع تشمل اتخاذ إجراءات على أربعة مستويات هي: التحقيق؛ والردع؛ وإنشاء فرقة عمل للطوارئ؛ والشروع في حملة واسعة النطاق للعلاقات العامة والإعلام.

أزمة بوكافو

٣٤ - تُعتبر أزمة بوكافو، التي تخللت شهري أيار/مايو - حزيران/يونيه، مظهراً من مظاهر انعدام أي تقدم في العملية الانتقالية، لا سيما من حيث التأخر في تحقيق الإصلاح والدمج العسكريين. وحذور الأزمة تعود إلى الفترة شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٤، التي اشتدت فيها حدة التوتر بين نائب القائد العسكري للمنطقة، العقيد جول موتيبوتسي (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما سابقاً) وبين القائد العسكري لمنطقة كيفو الجنوبية، العميد بروسبي نايولوا (الحكومة السابقة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) بسبب القرار الذي اتخذته الثاني بمصادرة الأسلحة التي يحملها "بصورة غير قانونية" العسكريون الخاضعون لإمرته. وأسفرت هذه التوترات عن تبادل للنيران بين القوات الموالية لكل منهما، أعقبه وقفهما عن الخدمة من جانب الحكومة الانتقالية واستدعائهما إلى كينشاسا. وسافر العميد نايولوا إلى كينشاسا، حيث حل محله مؤقتاً الفريق أول امبوزا مايي. أما العقيد موتيبوتسي فسمح له بالبقاء في بوكافو. ورغم التوجس من احتمال تسبب عدم البت في وضع العقيد في إشعال أزمات في المستقبل، تركت مسألة استبداله معلقة، حيث استعاد سيطرته على عدة مئات من الجنود.

٣٥ - واندلعت التوترات المتزايدة الناجمة عن هذه المشكلة التي لم تحسم يوم ٢٦ أيار/مايو، عندما وقعت اشتباكات بين القوات الموالية للقائد العسكري المناوب الجديد للمنطقة، الفريق أول مايي، وبين قوات العقيد موتيبوتسي. ومنذ البداية، استخدمت البعثة كافة الوسائل السياسية المتاحة لحمل القوات المنشقة على وقف أعمال القتال والعودة إلى ثكناتها في ظل مراقبة البعثة. ورداً على الادعاءات القائلة بحدوث تحرشات بسكان بانيامولانج وتعرضهم لإبادة جماعية، قامت البعثة، التي كان لها حوالي ٤٥٠ جندياً وقت نشوب الأزمة، بتسيير دوريات بطول المدينة وعرضها للعمل على تخفيف حدة التوترات المتأججة، خاصة في المناطق المأهولة بسكان بانيامولانج.

٣٦ - واتخذت توترات بوكافو بعداً جديداً، خلال عطلة نهاية الأسبوع التي وافقت يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو، عندما قام الفريق أول لوران نكوندا، وهو ضابط آخر منشق ومرتد من ضباط التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما سابقاً، بعد أن رفض الذهاب إلى

كينشاسا لحلف يمين الانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حين تعيينه قائدا عسكريا للمنطقة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣، بالبدء في التحرك نحو بوكافو من كيفو الشمالية تحت ذريعة منع الإبادة الجماعية لسكان بانيامولانج. وحاولت البعثة وقف تحركه بأساليب منها إقامة منطقة عازلة شمالي بوكافو وحول مطار كافومو، الذي كان من المقرر أن تتولى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الدفاع عن محيطه الخارجي. وعن طريق عملية انتشار سريع، تم تعزيز القوام العسكري للبعثة بـ ٣٥٠ جنديا، بحيث وصل قوام البعثة في بوكافو إلى ٨٠٠ جندي يوم ٢٩ أيار/مايو. وبالنظر إلى الحالة الشديدة للقلب، تم تعزيز البعثة بإرسال ٢٠٤ جنود يوم ١ حزيران/يونيه، بحيث أصبح قوام الوجود العسكري للبعثة في الميدان ١٠٠٤ جنود من جميع الرتب.

٣٧ - ومع ذلك، كانت الوحدة العسكرية للبعثة في بوكافو منتشرة في ثلاثة مواقع رئيسية لحمايتها (المطار، وقاعدة سلاح المهندسين الخاصة بالبعثة والواقعة على الطريق المؤدي من المطار إلى المدينة، ومدينة بوكافو ذاتها التي يقطنها حوالي ٥٥ ٠٠٠ نسمة). ومع تقدم قوات نكوندا صوب بوكافو، غادرت عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنطقة العازلة يوم ١ حزيران/يونيه. وفي ٢ حزيران/يونيه، استولت القوات الموالية لكوندا وموتيبوتسي على بوكافو. وأعقبت ذلك اعتداءات وأعمال نهب واسعة النطاق. وحتى ذلك الوقت، كانت معظم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد فرت من المدينة أو التجأت إلى مجمع مباني البعثة. ونظرا للاعتداءات التي تعرض لها أفراد البعثة وممتلكاتها في أماكن أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تتمكن البعثة من جلب تعزيزات أخرى إلى المدينة. ورغم ذلك، تمكنت البعثة من توفير المأوى لحوالي ٤ ٠٠٠ من المشردين داخليا في مبانيها الواقعة في بوكافو، فضلا عن إنقاذ عدد من المواطنين من الخطر. وفي أماكن أخرى من البلد، نظمت البعثة عددا من العمليات الخاصة لإنقاذ أفرادها العاملين في غوما وكيسنغاني ولويومباشي ومناطق ساخنة أخرى.

٣٨ - وما بدا أول الأمر عملا من أعمال العصيان والتمرد، من جانب ضابطين مرتدين، سرعان ما تطور إلى مواجهة عسكرية شرسة اتخذت أبعادا عرقية، وتدخلت فيها جهات أجنبية كما قيل، وترتبت عليها عواقب وخيمة. وكان أثر سقوط بوكافو فوريا. فخلال جلسات البرلمان الطارئة التي دعي إلى عقدها في مطلع شهر حزيران/يونيه لمواجهة الأزمة، اتهم ممثلو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بمساندة ما وصف بأنه "احتلال رواندي". وأعربت عناصر من الحكومة الانتقالية، خاصة من الحكومة السابقة، عن تأييدها لاقتراح الرئيس كابيلا أن يعلن مجلس الوزراء حالة الطوارئ، وطالبت بوقف العملية الانتقالية. وفي هذا الصدد، عقد الرئيس كابيلا سلسلة من المشاورات مع الموقعين على

الاتفاق العام الشامل، سعياً لبحث التشكيل الحكومي المؤلف من "١+٤". وقوبلت هذه الجهود بمعارضة شديدة، لا سيما من جانب ممثلي حركة تحرير الكونغو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وكذا من جانب المجتمع الدولي، حيث توقفت فيما بعد.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، أنحى عدد كبير من مسؤولي الحكومة الانتقالية الرفيعة المستوى باللائمة على البعثة لعدم تنفيذ ولايتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للحيلولة دون استيلاء العناصر المنشقة على بوكافو. ففي كينشاسا ولوبومباشي وكاليمي ومباندا وكيسنغاني وبيني وكيندو، قامت مظاهرات عنيفة ضد البعثة ووكالات الأمم المتحدة، أسفرت عن إتلاف ما تزيد قيمته عن مليون دولار من المعدات والممتلكات. كما تعرضت مباني وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية للنهب والإتلاف، مما أدى إلى وقف تنفيذ برامج المساعدة الإنسانية المتصلة بتوفير الأمن الغذائي والرعاية الصحية والمياه والتعليم لما يقرب من ٣,٣ مليون نسمة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك، تعرض أفراد الأمم المتحدة للتحرشات والاعتداءات الشخصية، فضلاً عن نهب منازلهم. أما الموظفون غير الضروريين وأسرهم، إلى جانب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، فتم ترحيلهم مؤقتاً. كما تم نقل المراقبين العسكريين غير المسلحين إلى مناطق آمنة. بيد أن أحدهم لقي مصرعه على يد قوات نكوندا لدى إجلائه من كاليهي. وفي كينشاسا، قتل ثلاثة من المتظاهرين كانوا قد تسلموا إلى مباني البعثة، حينما اضطرت قواتها إلى إطلاق النار دفاعاً عن النفس.

٤٠ - وإبان هذه الأزمة، كنت على اتصال وثيق بالزعماء الإقليميين والدوليين وبأعضاء مجلس الأمن، حيث حضضتهم على بذل ما في وسعهم من أجل تهدئة حالة التوتر. وأنكرت الحكومة الرواندية تورطها، وأغلقت حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ٦ حزيران/يونيه، وطلبت إجراء تحقيق دولي من الادعاءات القائلة بتورطها. ورغم أن الحدود قد أعيد فتحها فيما بعد، وذلك يوم ٢ تموز/يوليه، فإن إغلاقها قد أثر سلباً على إيصال المساعدات الإنسانية، وكذا على الكونغوليين الذين أغلقت طرق تجارتهم وإمداداتهم.

٤١ - وبعد طوفان من الوعود الكاذبة، انسحبت قوات الفريق أول نكوندا صوب الشمال يوم ٦ حزيران/يونيه، بينما انسحبت قوات العقيد موتيبوتسي جنوباً نحو كامانيولا يوم ٨ حزيران/يونيه. وفي صباح اليوم التالي، تمكنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية - التي زيد قوامها بتعزيزات من الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية - من دخول بوكافو مرة أخرى واستعادة السيطرة على نقاط الحدود المشتركة مع رواندا. وفي ١١ تموز/يوليه، تولى حاكم كيفو الجنوبية المعين حديثاً، أوغويست بوليمي، منصبه.

٤٢ - ولدى دخولها بوكافو يوم ٨ حزيران/يونيه، قامت جميع الأطراف، ومنها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بأعمال نهب واعتداءات في حق المدنيين، فضلاً عن اغتصاب النساء والفتيات. وفي الفترة الواقعة بين ٨ و ١٢ حزيران/يونيه، أحرقت البعثة تحقيقات بشأن الادعاءات القائلة بوقوع اعتداءات على سكان بانيامولانج في بوكافو. وتوصلت البعثة إلى أن الاعتداءات، رغم أنها لا تبدو مدبرة أو أنها نفذت بناء على أوامر، فإن عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قامت عمداً، في الفترة الواقعة بين ٢٦ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه، بقتل ٤ مدنيين من البانيامولانج، وألحقت إصابات بـ ٩ آخرين. كما توصلت البعثة إلى أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قامت يوم ٣ حزيران/يونيه في والونغو، وبصورة غير قانونية، بقتل ٦ من البانيامولانج من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم تتضح بعد ملابسات هذه الجرائم. وقد منعت البعثة من استجواب لاجئي البانيامولانج في سيانغوغو برواندا فيما يتعلق بـ ١٢ جريمة قتل أخرى أبلغ عنها، وفي حالات اعتداء تعرض لها مدنيون من البانيامولانج في بوكافو. وعلاوة على ذلك، أثبتت تحقيقات البعثة أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قتلت عمداً، في بوكافو، اثنين من المدنيين العزل من غير البانيامولانج.

٤٣ - كذلك، أثبتت تحقيقات البعثة أن قوات نكوندا وموتيبوتسي مسؤولة عن العشرات من حالات الاغتصاب، وأنها قتلت عمداً ما لا يقل عن ٩ مدنيين أثناء وجودها في بوكافو، التي كانت تحت سيطرتها خلال الفترة من ٢ إلى ٥ حزيران/يونيه. وقد تضرر ما يصل إلى ٤٠٠ ١ تاجر من إحراق سوق كادوتو على يد عناصر نكوندا. وفي ٤ حزيران/يونيه، قام "عقيد" يمثل نكوندا بالاستيلاء بالقوة على ما يعادل حوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار من الفرنكات من بنك بوكافو المركزي.

٤٤ - وفي ١١ حزيران/يونيه، حاول ما يقرب من ٤٠ فرداً من حرس الرئاسة بانقلاب عسكري، متهمين الحكومة الانتقالية بالعجز. وبعد تبادل للبرن وسط كينشاسا، فر قائد المجموعة، حيث ظل طليق السراح منذئذ. وأوقف عن العمل كل من قائد حرس الرئاسة ورئيس المكتب العسكري لرئيس الدولة. وفي ١٩ حزيران/يونيه، قام الرئيس كابيلا باستبدال رئيس أركان الجيش. وفي ١٤ حزيران/يونيه، قام ٨ برلمانيين من أعضاء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، من جانبهم وبعد عودتهم من غوما، بوقف عضويتهم في البرلمان، حيث دعوا سائر أعضاء التجمع إلى أن يحذوا حذوهم. وتعرض هؤلاء الثمانية للتنديد الشديد من جانب زعيم التجمع، الذي قرر استبدالهم. غير أن رئيس البرلمان فند هذا العمل باعتباره "غير دستوري". ولم تُحسم هذه المسألة حتى الآن.

٤٥ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، تعرضت إحدى دوريات البعثة، على بعد حوالي ٣ كيلومترات جنوبي كامانيولا، لنيران يعتقد أن جنود موتيبوتسي قاموا بإطلاقها. وردا على ذلك، فتحت المروحيات الهجومية الخاصة بالبعثة نيران قذائفها، مشتتة هؤلاء الرجال، الذين فروا بعد ذلك صوب الحدود الرواندية. واندلع القتال في سهول روزيزي عقب انسحاب قوات موتيبوتسي جنوبي بوكافو. وفي ٢١ حزيران/يونيه، عبر العقيد موتيبوتسي إلى رواندا ومعه ما يقرب من ٣٠٠ جندي.

٤٦ - وكما ورد أعلاه، عمدت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ بداية الأزمة، إلى تعزيز وجودها بدرجة كبيرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بنشر قواتها - التي يقدر قوامها بـ ١٥ ٠٠٠ جندي (ينتمون أساسا إلى القوات المسلحة الكونغولية السابقة، وحرس الرئاسة، والملي ماي، وحركة تحرير الكونغو سابقا) - في مقاطعات مانبيما وأوريونتال وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وحتى الآن، لم يُحسم مصير الفريق أول نكوندا، الذي يوجد مع قواته في المنطقة الواقعة بين غوما وبوكافو على بحيرة كيفو، حيث أفادت التقارير بتجنيد قوات إضافية. ولا يزال الوضع متوترا للغاية بسبب التوجس من نوايا القائد العسكري لمنطقة كيفو الشمالية، الفريق أول روياسيرا عبيدي، الذي يقال إن له اتصالات تربطه بالفريق أول نكوندا، فضلا عن عدم اشتراكه مرتين في المشاورات التي عقدها جميع القادة العسكريين للمناطق خلال الشهر الماضي في كينشاسا.

العلاقات الثنائية

٤٧ - على الرغم من الجهود التي بذلت لبناء الثقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، تعرضت العلاقات الثنائية لسلسلة من الانتكاسات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شهر نيسان/أبريل، ادّعت رواندا أن عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات إنتراهموي، المعروفة أيضا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قد قامت بعمليات هجوم على أراضيها، انطلاقا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما ادعت جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوع عمليات تسلل رواندية إلى داخل أراضيها. وفي الوقت الذي واصلت فيه البعثة حض حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة الرواندية على تخفيف حدة التوتر المتزايد انطلاقا من روح الإعلان المتعلق بمبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون، المبرم بين الطرفين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، استمرت العلاقات في التدهور نتيجة لأزمة بوكافو، وذلك حينما ادعى الرئيس كابيلا أن رواندا قدمت دعما مباشرا لحركة العصيان والتمرد. ولم يتسن حتى ٢٥ حزيران/يونيه - عقب تدخلات عدة من جانب بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، وبعد

وساطة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية - أن التقى الرئيس جوزيف كابيلا وبول كاغامي في أبوجا واتفقا على مجموعة من آليات بناء الثقة، منها إقامة آلية تحقق مشتركة.

٤٨ - وأعادت الحكومتان التأكيد على موافقتهما على إنشاء آلية التحقق المشتركة أثناء الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي دعوت إلى عقده على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أوائل تموز/يوليه. وقامت البعثة منذ ذلك الحين بوضع مشروع لاختصاصات آلية التحقق المشتركة، وتقوم حاليا بالتشاور مع الأطراف لكي تشرع الآلية في القيام بأعمالها في أقرب وقت ممكن.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، تم اتخاذ خطوات من أجل تعزيز الاتصالات الثنائية مع أوغندا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير رغم استمرار وجود جماعات مسلحة أوغندية في شمال شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، ساهم إنشاء لجنة الاستخبارات الأمنية الثنائية المشتركة بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بمساعدة من البعثة، في تعزيز العلاقات الثنائية. وفي ١٧ أيار/مايو، مددت حكومة أوغندا لفترة ثلاثة أشهر فترة العفو العام الذي أعلنته لتشجيع الجماعات المسلحة على العودة إلى أوغندا. وعقدت اللجنة اجتماعا كلل بالنجاح في بيني في ١٨ أيار/مايو، أنشئت في إثره آلية مشتركة بين البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا للتحقق على الحدود. بيد أن آلية التحقق المشتركة لم تبدأ عملها بعد نظرا لوجود خلاف على رتبة الأفراد العسكريين الذين سيشكلون الفريق. وفي الوقت نفسه أعادت حكومة أوغندا فتح سفارتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعرضت اسم أحد الدبلوماسيين لكي تعتمد كينشاسا سفيرا لديها.

ثالثا - التحديات والطريق إلى المستقبل

٥٠ - هناك عدة عوامل يمكن أن ترد إليها الحالة السائدة من انعدام الثقة والافتقار إلى الإرادة السياسية التي حالت دون مضي الحكومة الانتقالية قدما بشأن برنامجها المتفق عليه. وينبغي ألا يغيب عن البال أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تنعم أبدا بالديمقراطية، وأن الحكومة الانتقالية، باعتبارها أول حكومة ألزمت نفسها باللجوء إلى الأساليب الديمقراطية والشفافية من أجل توحيد البلد وتولي مقاليد الحكم فيه لا بد لها من التغلب على ميراث عشرات السنين من الحكم الطالح والمرتسخ.

٥١ - وفضلا عن ذلك، يجدر التذكير أيضا بأن الحوار بين الأطراف الكونغوليين، وإن كان قد أنهى الصراع المباشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة حاسمة، فقد أحال

حسم بعض القضايا الرئيسية، مثل الإدماج العسكري، وتقاسم السلطة بعد المرحلة الانتقالية، إلى الحكومة الانتقالية. وعلاوة على ذلك، ورغم توقيع الاتفاق الشامل والجامع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وإنشاء مؤسسات انتقالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فإن بعض العناصر ذات التأثير بين المحاربين السابقين لا يزالون يتمسكون بعقلية الحرب ويبدلون قصارى جهدهم ضد المرحلة الانتقالية. وما لم يتم تهميش هؤلاء المفسدين عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإدماج العسكري، والتوصل في وقت مناسب إلى الاتفاقات السياسية بشأن الجنسية والعفو العام، وإضفاء الشرعية على القطاع الاقتصادي، فإن استقرار البلد سيظل مزعزعا، ومن المحتمل أن يتكرر وقوع الأحداث التي شهدتها بوكافو وكينشاسا في أيار/مايو و حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وحالما يستعاد الأمن بصورة أساسية، وتتم إعادة توحيد البلد توحيدا فعليا ويفقد جميع المقاتلين السابقين قدراتهم العسكرية المستقلة، ويتم تحديد وضمان الهيكل المقبل للدولة وحقوق مواطنيها، فسوف تزداد الثقة في نجاح عملية السلام.

الاستراتيجية السياسية

٥٢ - منذ بداية مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان هناك تسليم واضح بعدم وجود حل عسكري للصراع. ولهذا السبب، جرى الأخذ بنهج تدريجي بغية المواءمة بين الإرادة السياسية للأطراف والدعم الذي تقدمه البعثة. وفي هذا الصدد، سيظل السعي إلى تحقيق حل سياسي وتعزيز العملية السياسية بمثابة الدعامة الرئيسية التي يركز عليها وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٣ - ولا بد في هذه المرحلة من تنفيذ استراتيجية سياسية واضحة بغية التقليل من دور المفسدين وبناء الثقة في المرحلة الانتقالية. ويجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على وضوح الأولويات والتسلسل وأن تركز على أهم العناصر اللازمة لإحلال السلام والأمن، وهي: (أ) إعادة الأمن إلى كامل أرجاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق الدمج العسكري، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز القانون والنظام، وإحراز تقدم صوب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن؛ (ب) إعادة التوحيد الإقليمي الفعال للبلد عن طريق إعادة الإدارة الموحدة لآليات رقابة الحدود؛ (ج) اعتماد كل من إطار العمل التشريعي اللازم من أجل عملية الانتخابات، والدستور الجديد؛ و (د) إجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية توفر الأساس للحكم الديمقراطي في البلد.

١ - دور الحكومة الانتقالية

٥٤ - تقع المسؤولية الرئيسية بشأن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه على عاتق الحكومة الانتقالية. وأود تشجيع الحكومة على الشروع بشكل جاد في تنفيذ المهام الرئيسية للمرحلة الانتقالية، ووضع خطط ذات مهل زمنية محددة لتنفيذها، وفقاً للتسلسل التالي:

المسار الحاسم للعملية الانتقالية

١ - عودة الأمن

(أ) إعادة الدمج العسكري ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

'١' القرارات السياسية والتخطيط السياسي

أ - اعتماد التشريع الأساسي بشأن العفو العام والجنسية والدفاع والقوات المسلحة؛

ب - إنشاء مجلس الدفاع الأعلى؛

ج - التفاوض بشأن دمج القوات المسلحة؛

د - وضع خطة عمليات للدمج العسكري تؤيدها جميع عناصر الحكومة الانتقالية والجهات الفاعلة المعنية؛

هـ - اعتماد خطة عمليات مشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

و - إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين البعثة والحكومة لإصلاح القطاع الأمني؛

'٢' تنفيذ الإصلاح العسكري وخطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

أ - التوعية؛

ب - دمج جميع القوات العسكرية في كتائب موحدة؛

ج - وضع نظام موثوق وشفاف لدعم الجنود ورفع رواتبهم؛

د - دمج الوحدات المعاد تشكيلها وتدريبها ونشرها؛

هـ - تنفيذ برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع للجماعات المسلحة، في إيتوري كخطوة مؤقتة.

و - تنفيذ الخطة الوطنية لزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ب) النظام العام

١' تحسين الأمن في كينشاسا بالنسبة للعمليات والمؤسسات الانتقالية؛

٢' إنشاء آلية مشتركة لتخطيط إصلاح الشرطة؛

٣' إصلاح مراكز تدريب الشرطة؛

٤' الشروع في تدريب ضباط الشرطة الجدد؛

٥' إعادة تشكيل هيكل الشرطة الوطنية الكونغولية؛

(ج) التعجيل بوتيرة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

١' وضع خطة لتناول مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن وإصدار أوامر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لزرع أسلحة المقاتلين المسلحين الأجانب؛

٢' تحقيق الانضباط بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمتعاونين الآخرين مع القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهموي؛

٣' تنفيذ اتفاق بريتوريا المبرم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والمؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

٤' المشاركة الفعلية في آلية التحقق المشتركة؛

٥' إنشاء آلية استشارية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن القوات المسلحة الرواندية السابقة/انتراهموي.

٢ - إعادة توحيد أراضي البلد

(أ) إنشاء نظام يتسم بالانتظام والشفافية لتسديد رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية؛

(ب) إعادة إنشاء إدارة موحدة على كل من المستوى المركزي ومستوى المقاطعات؛

(ج) المشاركة في تسوية الصراعات المحلية؛

(د) إعادة توحيد خدمات الهجرة والجمارك.

٣ - البرنامج التشريعي والتحضير للانتخابات

(أ) العملية التشريعية

١' إصدار قانون تسجيل الناخبين؛

٢' إصدار مجموعة من قوانين الانتخابات؛

٣' إصدار قانون الجنسية؛

٤' صياغة دستور لما بعد المرحلة الانتقالية لكي يتم اعتماده عن طريق استفتاء عام؛

(ب) التحضير للانتخابات

١' حشد الموارد من أجل الانتخابات؛

٢' اعتماد مدونة سلوك للأحزاب السياسية؛

٣' إنشاء مكاتب انتخابية في المقاطعات؛

٤' وضع برنامج للتربية الوطنية؛

٥' تسجيل الناخبين؛

٦' وضع خطة أمنية للانتخابات؛

٧' رسم استراتيجية لفترة ما بعد الانتخابات في حالة الطعن في نتائج الانتخابات.

٢ - تعزيز علاقات حسن الجوار

٥٥ - لا يمكن التوصل إلى السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون التزام جيرانها الحازم باحترام سيادة البلد وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. ويجب أن تتخذ حكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا خطوات ملموسة لتطبيع علاقاتها الثنائية على سبيل الأولوية. وبغية تحقيق ذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) الامتناع الفوري عن الدعم الواضح أو المستتر، بما في ذلك التشجيع المعنوي، للجهات السياسية أو العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (ب) الامتناع الفوري عن دعم القوات المسلحة الرواندية السابقة انتزاعاً واتباع تدابير عاجلة لضمان نزع أسلحتها؛
- (ج) تنفيذ إعلان المبادئ بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛
- (د) تنفيذ اتفاق بريتوريا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛
- (هـ) إعادة العلاقات الدبلوماسية عن طريق تبادل السفراء؛
- (و) المشاركة في آليات التحقق المشتركة ذات الصلة؛
- (ز) المشاركة في فريق الدعم الإقليمي الذي يتألف من شخصيات أفريقية بارزة بما يمكن أن يؤدي إلى زيادة بناء الثقة على الصعيد السياسي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها؛
- (ح) المشاركة الفعلية والبناءة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٣ - دور المجتمع الدولي

- ٥٦ - أنشئت اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية التي تتألف من ممثلي ١٣ دولة من الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي/الجماعة الأوروبية، والتي تعقد اجتماعاتها بدعوة من الأمم المتحدة، بُعيد اعتماد الوثيقة الختامية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ التي أقرت الاتفاق الشامل والجامع والقرار المنبثق عن الحوار بين الأطراف الكونغولية. وقد اضطلعت اللجنة الدولية بدور مفيد في دعم العملية الانتقالية، وفي إتاحة الفرصة أمام أعضاء المجتمع الدولي الرئيسيين لتوحيد كلمتهم في هذا الصدد، والقيام بصورة مشتركة بممارسة الضغط السياسي من أجل إحراز التقدم في المجالات التي شهدت تعثراً في العملية الانتقالية.
- ٥٧ - وينبغي تعزيز تأثير المجتمع الدولي على وتيرة سير العملية الانتقالية وعلى نوعيتها، باعتبار ذلك وسيلة لتقوية مؤسسات الدولة. ذلك أن المتشددین والمفسدين الذين بودهم أن تفشل العملية الانتقالية موجودون بين جميع العناصر الرئيسية للعملية وسيواصلون التشويش عليها. ويمكن لجهود المجتمع الدولي أن تكون أقوى أثراً إذا حددت بعناية معايير أهدافه السياسية ومساعدته المالية والمادية، واستعملت كورقة إضافية للضغط من أجل دعم العملية

الانتقالية. فالعناصر الفاعلة الثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء تملك الوسائل المتمثلة في الموارد المالية التي يمكن استعمالها لجعل الحكومة الانتقالية أكثر خضوعاً للمساءلة، وبالتالي المساعدة على المضي قدماً في العملية الانتقالية. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في تنسيق وتوجيه مساعدة المجتمع الدولي في المجالات الرئيسية للعملية الانتقالية - من قبيل تلك المحددة في الفقرة ٥٤ عن طريق توفير الخبرات والمساعدة السياسية والمادية. ويمكن تحقيق ذلك بالوسائل التالية:

- (أ) توثيق التنسيق بين العناصر الفاعلة السياسية والاقتصادية لضمان استخدام أموال الجهات المانحة لدعم الاستراتيجية السياسية؛
- (ب) المساعدة على تقديم الخبرة الاستشارية، والدعم المالي، والتدريب، والمعدات لإصلاح القطاع الأمني؛
- (ج) المساعدة على بناء الإدارة الإقليمية، وتحسين مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعجيل إعادة توحيد إدارتي الجمارك والهجرة؛
- (د) تقديم المساعدة للحكومة الانتقالية، بالتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل ضمان شفافية ومشروعية التحكم في الموارد الطبيعية؛
- (هـ) تقديم دعم للميزانية على نحو مرن من أجل توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الخدمات المدنية الأساسية ومرتبات موظفي الخدمة المدنية؛
- (و) ممارسة الجهات ذات النفوذ للضغط السياسي والاقتصادي لضمان اتخاذ البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات من أجل الوقف الفوري لجميع أشكال الدعم العنفي أو الخفي للجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (ز) إنشاء فريق دعم إقليمي يتألف من شخصيات أفريقية مرموقة من أجل تشجيع بناء الثقة على المستوى السياسي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان الجوار؛
- (ح) تقديم الدعم المستدام على الأصعدة السياسية والتقنية والمالية للإعداد والدعوة لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومتابعته من أجل المساعدة على تناول الأسباب الجذرية المتداخلة للصراعات في المنطقة بشكل شامل.

رابعاً - دور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٨ - شكل تفسير قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) تحدياً كبيراً أمام البعثة على امتداد السنة الماضية. ويسند القرار إلى البعثة ولاية القيام، في جملة أمور، بتقديم المساعدة من أجل

إصلاح قوات الأمن وإعادة إرساء دولة تقوم على سيادة القانون، والتحضير للانتخابات وإجرائها في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أذن القرار للبعثة باستخدام جميع الوسائل الضرورية للوفاء بولايتها في مقاطعة إيتوري، وبقدر ما تسمح به قدراتها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٥٩ - ولقد أثار إنشاء ولاية حفظ السلام الخاصة بالبعثة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة توقعات بأن تقوم البعثة بإنفاذ عملية السلام في جميع أرجاء البلد. بيد أن هناك هوة شاسعة بين هذه التوقعات وقدرة البعثة على تحقيقها. وفي الوقت نفسه، لا يتيح غياب التحديد الدقيق لمهام البعثة المسندة إليها بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) استخدام الموارد المتاحة للبعثة على النحو الأنجع.

٦٠ - وقد صيغت التوصيات المقدمة في هذا التقرير آخذة في الحسبان الاعتبارات المذكورة أعلاه، وهي توصيات تحمل آرائي المخصصة بشأن السبل التي يمكن بها للبعثة أن تقدم دعماً أكثر فعالية لعملية السلام في هذا المنعطف الحرج.

٦١ - وسيظل دور البعثة الأساسي متمثلاً في مواصلة بذل المساعي الحميدة من أجل بناء الثقة بين قادة العملية الانتقالية وتعزيز الحكومة الانتقالية. وستواصل البعثة أيضاً استجماع الدعم السياسي للعملية الانتقالية داخل المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية.

٦٢ - وستسعى البعثة من أجل تيسير العملية إلى تنسيق بعض الجوانب من مشاركة الحكومة الانتقالية والدول الأعضاء والعناصر الفاعلة متعددة الأطراف من خلال نهج قائم على الشراكة. وستقوم البعثة، تطبيقاً للأهداف الرئيسية للمسار الحاسم المبين في الفقرة ٥٤، بإنشاء ثلاث لجان تشترك فيها الحكومة الانتقالية والعناصر الفاعلة الدولية ذات الصلة. وستوفر هذه اللجان آلية للتفاعل مع الحكومة الانتقالية في المجالات التالية:

(أ) التشريعات الأساسية (بما فيها دستور ما بعد العملية الانتقالية)؛

(ب) إصلاح القطاع الأمني (بما في ذلك عنصر الإصلاح العسكري ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جهة، والقانون والنظام في مجال إصلاح الشرطة من جهة أخرى)؛

(ج) الانتخابات.

٦٣ - ويعتبر إنشاء هذه اللجان المقترحة سبيلاً لإعطاء زخم متجدد للإصلاح والتقدم في المجالات التي تتسم بأهمية بالغة في نجاح العملية الانتقالية عموماً، ولتعزيز المساءلة، وتسريع

وتيرة صنع القرارات وتنفيذها. وسيتعين على المجتمع الدولي والمؤسسات الانتقالية تعيين جهة رائدة تكون مسؤولة عن كل مجال. إذ لن تتحمل البعثة المسؤولية في هذه المجالات، بل ستقدم الدعم لعملية التنسيق الشاملة عن طريق تقديم المساعدة لكل لجنة والقيام، في مرحلة متقدمة، بتحديد الثغرات على مستوى الدعم الدولي. وستمثل أولى مهام كل لجنة في تحديد برنامج عمل لها مشفوع بجدول زمني للتنفيذ. وستوقف نجاح هذه الآليات في نهاية الأمر إلى حد كبير على مدى استعداد السلطات الانتقالية لتحمل كامل مسؤوليتها الدستورية.

الانتخابات

٦٤ - سعيًا إلى تقديم دعم فعال للعملية الانتخابية في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم لمكاتب الاتصال البالغ عددها ٦٤ والتابعة للجنة الانتخابية المستقلة، فإن البعثة في سبيلها لإنشاء ١٥ مكتبًا انتخابيًا في ١١ مقاطعة. وستساعد هذه المكاتب المدججة في هيكل البعثة اللجنة الانتخابية المستقلة على الاضطلاع بأنشطة انتخابية مختلفة، من قبيل التربية الوطنية وتوعية الناخبين، والعمليات الانتخابية، والسوقيات. ولن يتيسر للبعثة تقديم دعم إداري وسوقي إضافي للانتخابات إلا من خلال إسناد ولاية إضافية إليها وتوفير ميزانية تكميلية لها، بما في ذلك زيادة الموارد الجوية، والنقل، ومراقبة التنقل، والهندسة، وموظفو الاتصالات. ولن تقدم أي توصيات بهذا الشأن إلا في وقت لاحق، وذلك حسب التقييم الإضافي للجنة الانتخابات المستقلة لاحتياجاتها وللدعم المزمع تقديمه من لدن الجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف.

الولاية العسكرية

٦٥ - تم استعراض المهام العسكرية الحالية للبعثة بعناية لدى وضع الاستراتيجية العسكرية المقبلة للبعثة. وفي هذا الصدد، اعتبر أنه من الملائم أن تواصل البعثة الاضطلاع بالمهام التالية الواردة في ولايتها وفقا لمفاهيمها الحالية للعمليات: دعم مبادرات السلام والمصالحة في إيتوري، والمساهمة في الترتيبات الأمنية متعددة المستويات في كينشاسا، وتوفير الأمن لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها، وللمدنيين المعرضين لخطر أعمال العنف الوشيك في مناطق انتشار البعثة. وفي الوقت نفسه، يتعين على البعثة توضيح دورها فيما يخص رصد حظر توريد الأسلحة، وتعزيز قدراتها في مجالات نزع سلاح المقاتلين الأجانب وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم إلى الوطن، وفي مجال نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفضلا عن ذلك، سيكون من اللازم أيضا، في ضوء الأحداث الأخيرة، تعزيز قدرات البعثة على ردع المفسدين، ولا سيما في المناطق الرئيسية المحتمل أن تقع فيها اضطرابات.

١ - رصد حظر توريد الأسلحة

٦٦ - فرض مجلس الأمن بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) حظرا لتوريد الأسلحة على مقاطعة إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأذن للبعثة بالإبلاغ عن تحركات الجماعات المسلحة، وكذلك عن إمدادات الأسلحة ووجود القوات العسكرية الأجنبية، ولا سيما عن طريق رصد استخدام مهابط الطائرات. وأنشأ مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ لجنة للجزاءات يدعمها فريق للخبراء للقيام بمهمة أمور منها جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر، بما فيها المعلومات التي تتيحها البعثة. وأذن المجلس أيضا للبعثة بأن تصدر أو تجمع، حسب الاقتضاء، الأسلحة وأية أعتدة ذات صلة يشكل وجودها في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكا للحظر المفروض على توريد الأسلحة.

٦٧ - وفيما يواصل مراقبو البعثة العسكريون جمع المعلومات عن انتهاكات حظر الأسلحة، وجهت إلى البعثة انتقادات لعدم إتاحة معلومات أكثر وضوحا وتفصيلا عن هذه المسألة. غير أن قدرات البعثة على رصد الحظر مقيدة بشكل شديد بالوسائل الموضوعية تحت تصرفها. وتمتد الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والدول المجاورة المعنية (أوغندا، بوروندي، رواندا) على مسافة ٢ ٥٠٠ كيلومتر تقريبا، معظمها غابات كثيفة أو بحيرات كبرى. ويبلغ العدد التقديري لمهابط الطائرات في إيتوري وكل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ٤٥ مهبطا تقريبا. وفضلا عن ذلك، كانت ولا تزال الأطراف تبدي تمنا من التعاون مع البعثة في مجال رصد الحظر، وتحاول أحيانا عرقلة أنشطة الرصد التي تقوم بها. وأخيرا، ففي حين تمكنت البعثة من جمع ما اعتبرته معلومات موثوقة عن الدعم العسكري الخارجي للأطراف، فإن هذه المعلومات تظل قرائن ظرفية. وباعتبارها كذلك، رفضت الأطراف المزعوم ارتكابها للانتهاكات تحمل المسؤولية عنها.

٦٨ - ونظرا للأحوال السائدة على أرض الواقع ولأسباب الواردة أعلاه، ستجد البعثة نفسها، حتى لو تم تعزيز قدراتها على العمل برا وجوا وبحرا، في وضع يصعب عليها فيه إثبات ما وقع من انتهاكات للحظر على الأسلحة. ومن شأن التصوير بالسواتل والقدرات التي توفرها المعدات الإلكترونية أن تساعد على ذلك، غير أن التجربة السابقة ترجح عدم استعداد الدول الأعضاء التي تتوفر على هذه القدرات لإتاحتها للأمم المتحدة.

٦٩ - وفي هذا الصدد، يوصى بأن يواصل فريق الخبراء الذي أنشئ بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٣)، والذي أعيد تشكيله بموجب القرار ١٥٥٢ (٢٠٠٤)، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤، عمله من أجل جمع المعلومات والتحقيق فيها وإبلاغها إثر ذلك إلى لجنة الجزاءات.

وفي الوقت نفسه، سيواصل المراقبون العسكريون للبعثة جمع المعلومات في مناطق انتشارهم وإتاحتها لفريق الخبراء. ومن شأن تقديم الدول الأعضاء لدعمها في مجال القدرات المتعلقة بالسواتل لكل من البعثة وفريق الخبراء أن يساعد على التحقق من المعلومات المجمعة.

٢ - دور البعثة في دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٧٠ - فيما لا تزال الخطة التنفيذية المشتركة لكل مرحلة من مراحل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في طور وضع صيغتها النهائية من قبل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وشركائها، يرتقب أن تؤدي البعثة دورا رئيسيا في مساعدة السلطات الكونغولية المعنية - الأركان العامة الموحدة/الهيكلي العسكري للإدماج - على إجراء عملية نزع السلاح. ويتوخى مشروع الخطة أن تجري عملية نزع السلاح على مراحل، ربما في أربعة مواقع لنزع السلاح خلال كل مرحلة، قبل متابعة العملية لتشمل مركزا من مراكز التوجيه الثابتة وعددها ١١ مركزا، أو السبعة المتنقلة التي ستحددها اللجنة الوطنية. وستجرى قبل إجراء عملية نزع السلاح حملة توعية يتوقع أن تدوم لفترة تمتد من ٢٠ إلى ٢٥ أسبوعا يجري خلالها نزع سلاح ما يقرب من ٣٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين. وستتولى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية على أمن مواقع نزع السلاح، مع إمكانية توفير البعثة للأمن في بعض المواقع الحساسة.

٧١ - وسيتم التخطيط لعملية نزع السلاح وتنفيذها من قبل خلية للقيادة تتألف من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والهيكلي العسكري للإدماج، والبعثة، سيتم إنشاؤها قبل نهاية آب/أغسطس. وستتولى هذه الخلية الإشراف على أفرقة يتراوح عددها بين ٢٠ و ٢٥ فريقا تضم ممثلين للأركان العامة الموحدة، والهيكلي العسكري للإدماج، والبعثة وتقوم برصد عملية نزع السلاح في الميدان. وستقدم البعثة الدعم السوقي من أجل تيسير تنقل هذه الأفرقة في جميع أرجاء البلد حسب الاقتضاء.

٣ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

٧٢ - أوصيت مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بما مفاده أن أفضل السبل لاضطلاع البعثة بدورها في نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادة توطينها إلى الوطن يتمثل في اتباع نهج تطوعي (انظر S/2002/1005). وبينما قامت البعثة حتى الوقت الراهن بنزع سلاح ٦ ٠٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي وإعادة توطينهم إلى الوطن، لا يزال ما يقرب من ٨ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ عنصر منهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية رفقة نحو ٢٠ ٠٠٠ إلى ٣٠ ٠٠٠ فرد من المعالين. وترى البعثة أن عددا كبيرا منهم،

رغما معظم الجنود ذوي الرتب المتدنية، يريدون العودة إلى رواندا، غير أن قادتهم المتشددين يمنعونهم من ذلك.

٧٣ - ورغم أن القدرات العسكرية لهذه العناصر قد ضعفت على مر السنين، إلا أنها تظل تشكل خطرا على المدنيين الذين يعانون من انتهاكاتهم. فضلا عن ذلك، ترى حكومة رواندا أن القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل خطرا على أمنها وأن بعض العناصر داخل الحكومة الانتقالية تواصل تقديم الدعم لتلك القوات. ولا تزال هذه الاتهامات، إضافة إلى اتهام جمهورية الكونغو الديمقراطية القوات العسكرية الرواندية بدعم العناصر في الشرق، تشكل عراقيل أساسية أمام تطبيع العلاقات الثنائية بين هذين البلدين، الذي يمثل في حد ذاته عاملا رئيسيا في نجاح العملية الانتقالية.

٧٤ - وتعهدت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على العمل معا على حل المشكلة المتمثلة في استمرار وجود القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي التي لا تزال تعمل في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تشكل خطرا على أمن رواندا. ورغم أن عدد العائدين إلى الوطن من الروانديين وغيرهم من العناصر الأجنبية تزايد أربع مرات بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، إلا أن عددهم منذ ذلك التاريخ لا يتجاوز عدة مئات. وفي هذا الصدد، صار من الواضح أن الجهود التي تبذلها البعثة كجزء من ولايتها الحالية من أجل تشجيع المهروب الطوعي من التشكيلات المسلحة الأجنبية لن تفلح في حل هذه المشكلة خلال فترة زمنية معقولة. والمطلوب اتباع نهج أشمل بمشاركة تامة من الحكومة الانتقالية وتعاون نشط من رواندا.

٧٥ - وخلال الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المنطقة في أيار/مايو ٢٠٠٤، عقدت محادثات مع الطرفين بشأن سبل تصعيد الضغط على القوات المسلحة الرواندية السابقة/جماعات إنتراهموي المسلحة التي لا تزال تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي اتخاذ التدابير التالية في هذا الصدد:

(أ) ينبغي للحكومة الانتقالية تطبيق التدابير المبينة في الفقرة ٥٥ (ج) أعلاه، ولا سيما عن طريق ضمان الوقف الفوري للدعم المقدم لأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي، وبالإعلان رسميا عن أنهم خارجون على القانون، وبإصدار توجيهات للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لزيادة التدابير التي تتخذها من أجل اعتقالهم؛

(ب) من شأن توسيع انتشار قوة البعثة العسكرية وانتشارها الكامل في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من أجل دعم عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية أن يجعلها تضطلع بدور أكثر نشاطا وفعالية في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، باتخاذ جملة تدابير مثل عمليات التطويق والبحث، وإعلان المناطق خالية من السلاح، وعمليات أخرى تستهدف ضمان احترام حظر توريد الأسلحة، قصد منع إعادة إمداد الجماعات المسلحة الأجنبية من أي مصدر من المصادر؛

(ج) من شأن تزويد قوة البعثة العسكرية بموارد مناسبة أن يمكنها، بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ردع أو منع الهجمات الانتقامية التي تشنها العناصر الأجنبية على المدنيين الكونغوليين؛

(د) تنشر أفرقة البعثة المكلفة بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن لاستغلال التناثر الفعلي لوححدات القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي إثر تصعيد عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضدها. وتقوم تلك الأفرقة، حيثما سمحت الاعتبارات الأمنية والسوقية، بتجميع الجنود الهاربين ومعاليهم، وتيسير نزع سلاحهم طوعا، وإعادةهم إلى الوطن. وتقوم البعثة بتوسيع نطاق وتكثيف بث إذاعة أو كابي وتغطيتها دعما لهذه العمليات؛

(هـ) تقدم الدعم على الوجه الأكمل لآلية التحقق المشتركة التي تتألف من ممثلي حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وكذلك من ممثلي حكومتي أوغندا وبوروندي عند الحاجة. ويساعد هؤلاء الممثلون في كشف الجماعات المسلحة الأجنبية وتحديد مواقعها.

٤ - المبادئ الأساسية لانتشار الوحدات المسلحة التابعة للبعثة

٧٦ - لقد أدت الهوة الشاسعة الفاصلة بين التوقعات وقدرات البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما سبقت مناقشته في الفقرة ٥٩، إلى تعريض موظفي الأمم المتحدة للمخاطر. ويتعين في هذا الصدد أن تدرك جميع الجهات المعنية تمام الإدراك الدور الذي ستضطلع به البعثة. فبوسع العنصر العسكري للبعثة أن يقوم بدور بالغ الأهمية من حيث دعم الاستراتيجية السياسية للبعثة الرامية إلى تعزيز العملية الانتقالية، عن طريق تثبيط أعمال العنف في المناطق الممكن وقوع الاضطرابات فيها، وحماية موظفي الأمم المتحدة لتمكينهم من العمل في مثل هذه المناطق. غير أن انتشار البعثة لا يمكن أن يعم جميع المناطق نظرا للمساحة الشاسعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو أن يكون، نظرا لنفس الاعتبارات، بقوام كبير في مناطق يوجد فيها مئات الآلاف، بل ربما الملايين من الأشخاص. ولذلك، يجب تحديد المناطق الاستراتيجية التي ينبغي العمل فيها.

٧٧ - وليس بوسع البعثة أن تتحمل مسؤولية الحفاظ على سيادة القانون والنظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي هي بلد يتمتع بالسيادة، وليس بوسعها كذلك محاربة القوات التي تمثل عناصر من الحكومة الانتقالية إن هي قررت الانسحاب من العملية السياسية. ولذلك يجب أن تحدد بوضوح الشروط التي ينبغي للبعثة وفقها أن تلجأ لاستعمال القوة من أجل حمل العناصر المنشقة على عدم اللجوء إلى أعمال العنف لإزاحة العملية السياسية عن مسارها، وذلك في حالة قيام مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق بإسناد ولاية إلى البعثة بالمساعدة على إرساء الاستقرار في مناطق غير منطقة إيتوري.

٧٨ - وفي هذا الصدد، تتمثل مهام البعثة الرئيسية في مجال ردع التحديات العسكرية التي تواجه العملية الانتقالية في بذل مساعيها السياسية الحميدة من أجل الوساطة في المنازعات. غير أنه في حالة فشل الوساطة، ينبغي ألا تقع العملية الانتقالية رهينة في شباك التحديات المسلحة، مثلما كان الشأن في بوكافو خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه. ففي مثل هذه الحالات، يتعين أن تتوفر البعثة على القدرات العسكرية اللازمة لاتخاذ التدابير من أجل دعم العملية الانتقالية ودرء هذه التحديات والقيام في الوقت نفسه بضمان حماية المدنيين الذين قد يتعرضون للخطر.

٥ - المفهوم العسكري للعمليات

٧٩ - لقد افتقرت البعثة لقدرات احتياطية منذ انتشار الكتيبة الأوروغوية في منطقة إيتوري في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وحيث أن الكتيبة صارت لاحقا جزءا من لواء إيتوري، ظلت البعثة تفتقر لقدرات احتياطية. وبذلك لا يوجد أمامها من خيار لتقديم الدعم خلال الأزمات، مثلما كان الشأن في بوكافو، سوى تحويل العناصر العسكرية عن المهام المسندة إليها في مناطق أكثر استقرارا. مما أضعف قدرات البعثة على الاضطلاع بمهامها الأساسية، وأدى في الواقع إلى تدهور الوضع الأمني في بعض المناطق التي انسحبت منها القوات لإعادة انتشارها. وبناء على الدروس المستفادة، اعتبرت ضرورة توفر قدرات احتياطية كافية مدججة بالبعثة عنصرا من عناصر التركيز لدى استعراض مفهوم العمليات العسكرية للبعثة.

٨٠ - ومن المسلم به أن المنطلق الذي تقوم عليه استراتيجية انتشار البعثة، نظرا لعدم قدرتها على الانتشار في جميع أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن يتمثل في مواصلة انتشار قواتها بشكل موثوق به ومؤمن في المناطق الرئيسية التي يحتمل وقوع الاضطرابات فيها حتى تكون، إضافة لقيامها بمهامها المعتادة، على استعداد للقيام بعمليات طارئة في المناطق التي تشهد أزمات.

٨١ - وفي هذا الصدد، فإن فعالية القوة، ستتوقف قبل كل شيء على قدرتها على العمل كعنصر رادع من جهة، وكقوة تدخل سريع من جهة أخرى. ولذلك تم تعديل مفهوم العمليات العسكرية للبعثة على أساس مبدئين أساسيين هما: (أ) القدرة الاحتياطية المدججة بالبعثة؛ (ب) القدرات المرنة والمتنقلة، وذلك قصد إنشاء قوة فعالة وذات هيكل محكم تكون في الوقت ذاته سريعة الاستجابة وقادرة على استعمال الموارد المتاحة على النحو الأمثل، بما في ذلك امتلاك قدرة تشغيلية على مدار الساعة.

(أ) إيتوري

٨٢ - شكل القوام الحالي لقوات البعثة في إيتوري المكون من لواء (٧٠٠) من الأفراد العسكريين (تقريباً) عاملاً هاماً في العودة التدريجية للاستقرار في مناطق انتشارها. وينتشر اللواء حالياً في ٧ مواقع خارج بونيا، ويعتزم الانتشار قريباً في موقعين إضافيين. وقد استلزمت عمليات الانتشار هذه استخدام القدرات الاحتياطية للواء (سرية واحدة) التي يتعين إعادة تشكيلها. وسيحتاج بذلك اللواء إلى سرية إضافية تتألف من ١٥٠ من الأفراد من أجل توفير قدرة احتياطية، وبذلك سيزيد مجموع قوامه ليبلغ ٨٥٠ من الأفراد العسكريين.

(ب) كيفو الشمالية و كيفو الجنوبية

٨٣ - يوجد إقليما كيفو في قلب الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية سواء من حيث أصول النزاع أو من حيث وقوعهما على الحدود مع أوغندا ورواندا وبوروندي. ورغم أن القتال المعلن بين أطراف النزاع الكونغوليين في الفترة الممتدة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣ قد توقف في معظمه، فلا تزال تسود توترات شديدة في إقليمي كيفو نتيجة للصراع على السلطة على المستويين المحلي والإقليمي في غالب الأحيان. وقد شكلت أزمة بوكافو خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه أيضاً مثالا على التوترات التي يمكن أن تنتج عن بسط سلطة الدولة لتشمل هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، لا تزال عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي البالغ عددها من ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ من العناصر مرابطة في إقليمي كيفو، بحيث تسيطر على بعض المناطق وتستهدف المدنيين. ويتوقع فضلاً عن ذلك نزاع سلاح ما يقرب من ١٢٠٠٠٠ من العناصر الكونغولية في إقليمي كيفو، والقيام إما بتسريحها أو إدماجها في الهياكل الجديدة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٤ - ويستدعي الوضع القابل للاشتعال والحساس من الناحية السياسية في إقليمي كيفو وجوداً عسكرياً متوازناً وقادراً على الاستجابة، بحيث يتسنى التصدي لأكثر من أزمة واحدة

في نفس الوقت. وستمثل المهام الأساسية للواءين المقترحين لكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في ما يلي: (أ) اتباع نهج استباقي للتصدي للمشاكل قبل تحولها إلى أزمات مسلحة والمساعدة على حل هذه المشاكل حينما تتحول إلى أزمات مسلحة؛ (ب) دعم جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ج) المساعدة على توفير الأمن لتوسيع نطاق بسط الدولة لسلطتها. ويقدر أنه يمكن الاضطلاع بهذه المهام بإنشاء لواءين خفيفين، يتألف كل منهما من ثلاث كتائب.

٨٥ - ويتألف لواء كيفو في تشكيله الحالي من كتيبتين، ووحدات مساندة، ومقر اللواء في بوكافو، وقاعدة لمؤخرة اللواء في كيندو (٣١٠٠ من الأفراد). وسيتيح المفهوم الجديد للعمليات توفر كل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على لواء خفيف مستقل له مقره الخاص به. وسيتم ذلك عن طريق إضافة أربع كتائب، وعناصر للدعم، وأفراد إضافيين للمقر (٣٥٥٠)، بحيث يبلغ مجموع الاحتياجات الخاصة بلوأي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ما يقرب من ٦٦٥٠ من الأفراد العسكريين.

٨٦ - ومن المعتزم نشر لواء كيفو الشمالية بحيث تتخذ الكتائب مراكز لها في بيني، وروتشورو وغوما، وتكون غوما مقرا اللواء. وستنشر كتيبتان من لواء كيفو الجنوبية في بوكافو، بما في ذلك المطار، فيما تنشر الكتيبة الثالثة في منطقة فيزي - أوفيرا - باراكا - كمانبولا، وتكون بوكافو مقرا اللواء.

٨٧ - وسيخضع كل من لواءي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ولواء إيتوري للقيادة المباشرة لمقر أركان فرقة ستتخذ إما كيسانغاني أو كيندو مقرا لها (انظر الفقرات ٩٩ إلى ١٠١ أدناه بشأن ترتيبات القيادة والتحكم). وسيتم نشر كتيبة احتياطية للبعثة في مقر أركان الفرقة للاستجابة لحالات الطوارئ في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانبيما. وستظل هذه الكتيبة على درجة عالية من الاستعداد بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة التدريب والمهام الطارئة القصيرة المدى، من أجل الانتشار الفوري لتقديم المساعدة إلى العمليات العسكرية التي تحتاج إلى الدعم. ونظرا إلى الحاجة إلى الإبقاء على احتياطي للبعثة قادر على الاضطلاع بالمهام، لن يتم نشر الكتيبة لأداء عمليات طويلة المدى ما لم يتم اتخاذ التدابير لإعادة تشكيل احتياطي جديد.

(ج) كاتانغا وكاسيس

٨٨ - بينما تستعد جمهورية الكونغو الديمقراطية لدخول مرحلة الانتخابات، فإن مقاطعتي كاتانغا وكاسيس تعتبران من أكثر المناطق للغاية تعرضا للخطر. وقد تجلت إمكانية دخول

العنف والقتال في كاتانغا مرارا وتكرارا منذ الاستقلال إما عن طريق الحركات الانفصالية المسلحة أو الأعمال الحربية في المقاطعة. وفي شرقي كاتانغا، تسود توترات بين عناصر الماي ماي والعناصر التي كانت تنتمي للجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، في حين تسود في الشمال توترات بين مختلف جماعات الماي ماي والعناصر التي كانت تنتمي للقوات المسلحة الكونغولية. وأصبحت بلدات في هذا الإقليم مثل كاليبي وبوتو وموليرو، خلال السنوات القليلة الماضية، مناطق ساخنة عرضت لعملية السلام للخطر. كما تعتبر المقاطعة قاعدة للشخصيات السياسية الرئيسية، بمن فيهم الرئيس كابيلا.

٨٩ - كما تعتبر مقاطعتا شرق وغرب كاساي المنتجتان للماس عرضة للتقلبات على نحو مماثل ولهما أهميتهما الحيوية لاستقرار البلد، وتعتبر بلدة موبوجي ماي نقطة استراتيجية للسيطرة على الوصول إلى حقول الماس، وعلى أمن طرق الإمدادات المؤدية إلى كينشاسا ولومومباشي. كما إن من المتوقع أن تكون كاساي الشرقية، ولا سيما بلديها الرئيسية موبوجي ماي مركزا للنشاط السياسي في المرحلة التي تسبق الانتخابات وأثناءها.

٩٠ - ولذلك، فإن من المتوخى نشر لواء رابع (٣٥٠٠)، هو لواء كاتانغا/كاساي. وستكون المهام الرئيسية لهذا اللواء مماثلة لمهام الأولوية في كيفوس، وهي: (أ) اتباع نهج قائم على المبادرة لتوقي المشاكل قبل أن تتحول إلى أزمات مسلحة وللمساعدة على حلها عندما تنشأ؛ (ب) دعم جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ج) المساعدة على توفير الأمن اللازم لبسط سلطة الدولة. وينبغي أن يكون هذا اللواء، شأنه في ذلك شأن الأولوية الموجودة في كيفوس، قادرا على الرد على أكثر من أزمة في الوقت نفسه. وللقيام بهذه المهام، سيكون مقر اللواء في كامينا، مع تمركز كتائب في كاليبي، ولومومباشي وموبوجي - ماي. كما سيشمل اللواء كتيبة احتياطية تابعة للواء تتمركز في مقر اللواء في كامينا لتغطية حالات الطوارئ في كاتانغا وكاسيس.

(د) كينشاسا

٩١ - ستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المساهمة في الترتيبات الأمنية اللازمة لمؤسسات الانتقال في كينشاسا على النحو المبين في تقرير الخصاص الثاني المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/566 و Corr.1). بيد أن الحوادث التي وقعت في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أبرزت أوجه الضعف الخطيرة في هذه الترتيبات، بما في ذلك الافتقار إلى هيكل متماسك لقيادة مختلف عناصر الأمن في كينشاسا. كما أبرزت هذه الحوادث ضعف الأمم المتحدة في المدينة، بما في ذلك عدد مواقع الأمم المتحدة (سبعة مرافق

للبعثة وست كيانات تابعة للأمم المتحدة) التي تنتشر في أنحاء المدينة. ويجري تقييم إمكانيات توحيد هذه المواقع. وفي الوقت نفسه، لا بد من تعزيز القدرات الأمنية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المدينة.

٩٢ - ولذلك، فإنه يوصى بنشر كتيبتين إضافيتين، ومفرزة هندسة، ووحدتين للدرك إلى كينشاسا لتعزيز انتشار البعثة الحالي في المدينة، الذي يبلغ قوامه ٩٢٨ من جميع الرتب. وهكذا سيزداد إجمالي القوام العسكري للبعثة في كينشاسا إلى قوة من حجم لواء تبلغ نحو ٢ ٨٠٠ فردا عسكريا.

٩٣ - وستكلف هذه القوة بمهمة المساعدة على حماية المسؤولين والمنشآت ذات الصلة بالحكومة الانتقالية؛ وتقديم الحماية الثابتة لمواقع البعثة وحماية منشآت الأمم المتحدة الأخرى حسب الاقتضاء؛ وتوفير المرافقة وقدرات الإحلاء/الإنقاذ للأفراد التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين حسب الاقتضاء؛ وتوفير إمكانية الوصول الآمن إلى المطار وتوفير الأمن لموجودات البعثة من العتاد الجوي في المطار. وستكلف وحدات الدرك بمهمة المساعدة في مجال مكافحة الشغب وستساعد في أداء المهام الأخرى المتصلة بالترتيبات الأمنية في كينشاسا.

٩٤ - ونظرا لحجم جمهورية الكونغو الديمقراطية، من المرجح أن يتجاوز عدد المهام الاحتياطية المحتملة والأزمات المتزامنة قدرة أحد احتياطيات البعثة، التي ستتمركز في الشرق (انظر الفقرة ٨٧)، ولذلك، فإن من المقترح نشر وحدة احتياطية ثانية للبعثة إلى كينشاسا تتألف من كتيبة قادرة على نشر سرايا مستقلة إلى مواقع متفرقة. وسيحتفظ بهذه الكتيبة في حالة من التأهب العالي، بما في ذلك التدريب ومهام زيادة عبء العمل القصيرة الأجل، لتكون جاهزة للانتشار الفوري لمساعدة العمليات العسكرية التي تحتاج إلى دعم في منطقة عملياتها.

(هـ) عناصر تمكين القوة

٩٥ - يستند أحد العناصر التي لا غنى لتنفيذ مفهوم العمليات المذكور أعلاه إلى مبادئ المرونة والتنقل. ويتألف العتاد الجوي للبعثة حاليا من ٤٩ طائرة (٢١ طائرة ثابتة الجناحين و ٢٨ طائرة ذات أجنحة دوارة)، تشترك بشكل كامل في نقل الركاب والأمتعة، وإحلاء الجرحى/الإحلاء الطبي، والدعم الأمني الاحتياطي، وتشترك في حالة الطائرات ذات الأجنحة الدوارة من طراز MI-17 و MI-25، في العمليات العسكرية في إيتوري وكيفوس. ومن ثم، ومن أجل تنفيذ مفهوم عمليات البعثة المنقح على النحو المبين أعلاه، سيكون هناك حاجة إلى قدرة إضافية للتنقل الجوي، بما في ذلك طائرتان إضافيتان من طراز C-130، و ١٩ طائرة

للدعم العسكري وطائرتان عموديتان من طراز MI-26، و ١٣ طائرة عمودية هجومية و ٤ طائرات عمودية للرصد والاستطلاع.

٩٦ - وسيكون هذا العتاد الجوي العسكري الإضافي تحت سيطرة قائد القوة، الذي سيكون أمر التحكم في معظم العتاد الجوي الإضافي إلى مقر الفرقة. وفي هذا الصدد، ستتمركز الطائرة في مقر الفرقة في كيسانغاني/كيندو وعلى مستوى اللواء. وستستخدم على كل من الصعيدين لانتشار احتياطيات اللواء، والقيام بأعمال الاستطلاع، وجمع المعلومات وتوفير الدعم بالنيران للكتائب المنتشرة.

٩٧ - وبالإضافة إلى العتاد الجوي، سيكون هناك حاجة إلى العناصر التالية لتمكين القوة: (أ) وحدة للرصد البحري للعمليات على بحيرات الوادي الصخري الثلاث لدعم عملية جمع المعلومات، ومراقبة الحظر المفروض على الأسلحة؛ (ب) وحدة للاتصالات العسكرية تتألف من ست سرايا لتوفير الاتصالات التعبوية المتنقلة للمساعدة على زيادة مرونة وحركة عمليات الوحدات الاحتياطية ولمقر اللواء، ومقر الفرقة ومقر قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) سرية من القوات الخاصة لدعم عمل جمع المعلومات وتوفير الاستطلاع ودعم عمليات الإنقاذ؛ (د) سرية من الشرطة العسكرية لكفالة انضباط القوة وامتثالها لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك.

(و) تحسين إدارة المعلومات والقيادة والتحكم

٩٨ - عانت فعالية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الافتقار إلى آليات ثابتة لإدارة المعلومات قادرة على تزويد ممثلي الخاص وكبار المسؤولين عن إدارة البعثة بتحليل مفصل. وتمس الحاجة في هذا الصدد إلى إنشاء خلية تحليل مدنية عسكرية مشتركة تابعة للبعثة على جميع المستويات قادرة على تحليل المعلومات بدقة، وتمييز المخاطر الحقيقية، وتوقع الأزمات قبل وقوعها. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الجوهري إنشاء مركز للعمليات المشتركة أكثر قدرة على الاستجابة كمركز أنشطة إدارة الأزمات، بالإضافة إلى تنسيق العمليات الروتينية.

(ز) القيادة والتحكم

٩٩ - ستحتاج القوات الإضافية، إذا أذن بها مجلس الأمن، إلى تغيير في ترتيبات القيادة والتحكم. وسيظل مقر القوة في كينشاسا وسيرفع مستوى قيادتها إلى رتبة فريق التي تتناسب مع حجم القوة ومسؤولياتها. فقد أظهرت الخبرة أنه ليس من العملي أن تمارس قيادة العمليات في الشرق مباشرة من كينشاسا. وهذا ما سيكون عليه الحال بصورة خاصة، نظراً

للمهام والقوات الإضافية الموصى بها. وعليه، سيكون من الجوهرى وجود مقر إضافي لكفالة القيادة الفعالة وتكامل الجهود. وفي هذا الصدد، سينشأ مقر للفرقة إما في كيسنغاني أو كيندو، وستكون قيادته برتبة لواء.

١٠٠ - وسيتولى مقر الفرقة قيادة الألوية الأربعة (إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وكاتانغا/كاسيس). ويجري العمل على ترشيح هيكل مقر القوة في كينشاسا وتعديله للاضطلاع بالدور الذي تم توحيه له في هذا التقرير بصورة فعالة.

(ح) دور المراقبين العسكريين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠١ - يوجد في البعثة حاليا ٧٦٠ مراقبا عسكريا، يعمل ١٩١ منهم كضباط أركان في مقر القوة والقطاع نظرا لنقص موظفي المقر. وسيعاد تقدير هذا الرقم بغية إعفاء المزيد من المراقبين العسكريين من مهامهم كضباط أركان لتغطية العدد المتزايد من المهام المتصلة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج والانتشار الجغرافي للبعثة. وبالتالي، لن تكون هناك حاجة إلى مراقبين عسكريين إضافيين لدعم المفهوم العسكري المنقح للعمليات وستمثل مهام المراقبين العسكريين في جمع المعلومات، ولا سيما عن أنشطة الفصائل، ومراقبة الحظر المفروض على الأسلحة وتقديم التقرير بشأنه، والقيام بدور الاتصال مع المجتمع المحلي، والقيام بالمراقبة، والمساعدة على الاضطلاع ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، وبرنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع والاتصال مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - خلاصة الاحتياجات العسكرية

١٠٢ - على سبيل الإيجاز، يتطلب مفهوم العمليات المذكور أعلاه العناصر الإضافية التالية:

(أ) أيتوري - إضافة سرية احتياطية واحدة (١٥٠)؛

(ب) كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية - أربع كتائب إضافية (٣ ٥٥٠) لتشكيل لواءين؛

(ج) كاتانغا/كاسيس - لواء مؤلف من أربع كتائب (٣ ٥٠٠)؛

(د) إيتوري/كيفو الشمالية وكيغو الجنوبية/كاتنغ/كاسيس - مقر للفرقة، بما في ذلك كتيبة احتياطية (٩٥٠)؛

(هـ) كينشاسا - ثلاث كتائب إضافية، بما في ذلك كتيبة احتياطية (٢ ٥٥٠)، ومهندسون (٥٠)، ووحدة درك (٢٠٠)؛

(و) عناصر لتمكين القوة - عتاد جوي إضافي (٧٥٠)، ووحدة لرصد البحيرات (٣٠٠)، ووحدة للاتصالات العسكرية (٧٦٠)، وسرية قوات خاصة (١٠٠)، وقدرة طبية إضافية (١٤٠)، وشرطة عسكرية (١٠٠).

وبذلك سيلزم توفير ١٣ ١٠٠ من الأفراد العسكريين الإضافيين، وسيصل مجموع قوام البعثة آنذاك إلى ٢٣ ٩٠٠.

ولاية الشرطة المدنية

١٠٣ - لا يزال إنشاء قوة شرطة وطنية كونغولية هدفا رئيسيا من أهداف المرحلة الانتقالية. وعندما تبدي الحكومة الانتقالية الإرادة السياسية اللازمة للنهوض ببرنامج إصلاح الشرطة، فإن بإمكان البعثة أن تقدم المساعدة في المجالات التالية:

(أ) الخبرة التقنية وفي مجال التخطيط لوضع خطة خماسية لإعادة الهيكلة الشاملة وإصلاح قطاع الأمن الداخلي. وسيبدأ هذا العمل بعقد الحلقة الدراسية المتعلقة باستراتيجية وتخطيط الشرطة الوطنية التي ستسفر عن إنشاء لجنة مشتركة لإصلاح الشرطة تتألف من الحكومة الانتقالية والبعثة والجهات المانحة المهمة بالأمر. وستقوم البعثة بإنشاء وحدة لدعم إصلاح الشرطة في مقر البعثة (٦ ضباط) وستقوم بنشر أحد كبار ضباط الشرطة المدنية للعمل مع إدارة الشرطة في كل مقاطعة من المقاطعات الـ ١١ (١١ ضابطا)؛

(ب) المساهمة في إعداد وتنفيذ خطة للأمن القومي من أجل إجراء الانتخابات من خلال تقديم المشورة والتدريب والإرشاد لنحو ٦ ٠٠٠ شرطي بما في ذلك ٢٥ سرية لشرطة التدخل السريع (٣ ٠٠٠ ضابط) للانتشار في المدن الاستراتيجية، و ٣ ٠٠٠ ضابط من الشرطة الوطنية الكونغولية، والمديرية العامة للهجرة والشرطة القضائية التابعة للنيابة العامة في جميع أنحاء البلد. ويتطلب هذا العمل انتشار نحو ٢٢٠ من ضباط الشرطة المدنية في مراكز الشرطة في الأقاليم، بالإضافة إلى ٣٥ من المدربين المتخصصين، و ٢١ مستشارا بشأن تحليل المعلومات والحالات، و ٥٠ ضابطا لدعم وحدات شرطة التدخل السريع و ١٥ ضابطا للمساعدة في غرف العمليات (ما مجموعه ٣٤١ ضابطا)؛

(ج) المساهمة في صون النظام في المناطق الاستراتيجية من خلال المراقبة الفعالة لوححدات الشرطة المحلية وإرشادها كوحدة الشرطة الدولية في كينشاسا (٧٤ ضابطا) وقوات الشرطة الجديدة في إيتوري (٤٣ ضابطا). وبالإضافة إلى ما يلزم من موظفي المقر وموظفي الدعم (٣٢ ضابطا)، ستتطلب هذه المساهمة زيادة في قوام الشرطة المدنية التابعة للبعثة إلى ٥٠٧ ضابط.

١٠٤- ومن المتوخى أن تضطلع الشرطة المدنية التابعة للبعثة بعملها في ثلاث مراحل. في المرحلة السابقة للانتخابات التي تمتد نحو ٨ أشهر، سوف يتمثل هدفها الرئيسي في إعداد خطة إصلاح الشرطة الوطنية ومدتها ٥ سنوات والشروع في تنفيذها، بينما يبدأ تدريب نحو ٦٠٠٠ من أفراد الشرطة المحلية للتأهب للانتخابات. وفي مرحلة الانتخابات، التي تمتد نحو أربعة أشهر، ستوفر الشرطة المدنية التابعة للبعثة تدريباً إضافياً على الأرض بالإضافة إلى المراقبة والإرشاد أثناء العمل. وفي المرحلة الثالثة، وهي المرحلة التالية للانتخابات ومدتها ستة أشهر، ستواصل البعثة دعم وحدات مكافحة الشغب التابعة للشرطة المحلية؛ وتتولى تدريب احتياطي إضافي للشرطة ووحدات شرطة التدخل السريع وستزيد من تركيزها على أنشطة مراقبة الحدود، بينما تعد في الوقت نفسه لتقديم خبرتها ومعارفها ودعمها المتواصل اللازم من أجل التنفيذ التام لبرنامج إصلاح الشرطة ومدته خمس سنوات.

خامسا - الجوانب المالية

١٠٥- خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٩/٥٨ بء المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغ ٢٠٠ ١٢٣ ٧٠٩ دولار. وتتكفل الموارد التي وافقت عليها الجمعية للبعثة بمواصلة البعثة بالاستناد إلى مفهوم العمليات وقوام القوات والشرطة المدنية الذي أذن به المجلس في قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣). وسأقوم بإبلاغ المجلس بالآثار المالية المترتبة على مفهوم العمليات المنقح للبعثة وزيادة قوام القوات والشرطة المدنية في إضافة لهذا التقرير ستصدر قريباً.

١٠٦- وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٧٨ مليون دولار. ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى تاريخه ٤٧٨,٧ مليون دولار.

١٠٧- ومنذ إنشاء الصندوق الاستثماري لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تلقى الصندوق تبرعات بلغت ١,٤ مليون

دولار وبلغت النفقات حتى الآن ٠,٩ مليون دولار. وفيما يتعلق بالصندوق للاستثماري لدعم الإدارة المؤقتة في إيتوري المنشأ في تموز/يوليه ٢٠٠٣، بلغت النفقات ٠,٣٢ مليون دولار مقابل التبرعات التي بلغت ٠,٣٥ مليون دولار.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

١٠٨ - عقب إقرار الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قدمت إلى مجلس الأمن توصيات بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة الحكومة على تنفيذ خططها الانتقالية (انظر S/2003/566 و Corr.1). وأكدت في ذلك الوقت، أنه لا ينبغي التهورين من حسامة التحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية: فالبلد كان لا يزال منقسما، والأعمال القتالية مستمرة في الشرق، كما أن السكان يعانون نفسيا من سنوات الصراع، وقد ضرب بأطنابه الفقر في أنحاء البلد، مع عدم وجود خدمات وهياكل أساسية حكومية. ولا بد لدى دراسة التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تذكر أن البلد قد عانى من أربعة عقود من الحكم الفاسد ولم يتمتع مطلقا بأي ديمقراطية حقيقية.

١٠٩ - وينبغي أن ينظر إلى التطورات في العام الماضي من منظور نقطة البداية منذ عام واحد فقط. فقد تم إحراز تقدم بتنصيب الحكومة الانتقالية، التي تبذل جهودا حثيثة لتحقيق الوحدة. وهناك قدر كبير من الأمل فيما بين الكونغوليين؛ ويظهر ما يشعرون به من غضب إزاء الأحداث في بوكافو رغبتهم العميقة في تحقيق السلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية. وتبذل حاليا جهود حثيثة لإعادة بناء الخدمات الاجتماعية وإدارتها وهياكلها الأساسية في البلد. وقد تحقق الكثير خلال العام الماضي ويستحق الشعب الكونغولي وقادته والدول الأعضاء والوكالات المتعددة الأطراف التي قدمت الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التهنته على ما تحقق من إنجازات.

١١٠ - وفي الوقت نفسه، إذا لم تتقدم العملية السياسية إلى الأمام، على النحو الذي أظهرته الأحداث في الأشهر القليلة الماضية، فستخرج عن مسارها وتعرض لخطر الانهيار. ويتعين علينا أن لا نسمح بأن يذهب التقدم المحرز حتى الآن سدى. ويدعو ذلك إلى تجديد الالتزام من جانب الحكومة الانتقالية ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بالعمل في شراكة كاملة لمساعدة العملية الانتقالية حتى الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥. وليست الانتخابات بالطبع هي الخطوة الأخيرة في هذا المسعى، إلا أنها ستشير إلى نقطة تحول هامة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتضع البلد على طريق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١١١- ومع أنه من الواضح أن الحكومة الانتقالية تواجه تحديات هائلة. فإنه يتوقع منها الكثير. فقد عانى الشعب الكونغولي لوقت طويل من أشد الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، التي تم ارتكابها دون حساب أو عقاب. وكانت هذه المسألة في قلب الصراع ولا تزال تشكل تحدياً رئيسياً أمام العملية الانتقالية، بما في ذلك فيما يتعلق بإدماج القوات المسلحة. وإني أهيب بالحكومة الانتقالية أن تعالج هذه المسألة بالجدية التي تستحقها وأن تقوم مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات المعنية الأخرى، بمعالجة جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات التي يرتكبها أعضاء الحكومة الانتقالية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٢- وفي هذا التقرير، قمت بعرض آرائي المدروسة بشأن التحديات الرئيسية أمام مرحلة الانتقال والجوانب الحاسمة من الخطة الانتقالية التي يتعين التصدي لمعالجتها بغية تعزيز العملية السياسية والمضي بها قدماً إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويعكس الدور الذي أوصي بأن تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا المسار الحاسم. وإني أدعو مجلس الأمن إلى إقراره والحكومة الانتقالية إلى تنفيذه.

١١٣- ولقد كان هناك اعتراف طويل الأمد بأن العلاقات بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى تعتبر عاملاً هاماً من عوامل الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما برحت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والشركاء على الصعيد الثنائي يشجعون أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا باستمرار على إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها. وبينما أعرب كل من هذه الدول عن رغبته في القيام بذلك العمل فإن علاقاتها لا تزال متوترة. ولا تزال الحكومة الانتقالية تتهم حكومة رواندا بتقديم الدعم العسكري إلى بعض العناصر في الشرق، بينما تواصل حكومة رواندا تأكيد أن الحكومة الانتقالية تقدم الدعم العسكري إلى عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي. وعلاوة على ذلك، يرتأي أن بإمكان حكومة أوغندا أن تفعل المزيد لوقف تدفق الأسلحة والتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الجارية في إيتوري.

١١٤- وسيتيح الاستقرار لجمهورية الكونغو الديمقراطية، البلد الذي حيي بموارد طبيعية هائلة، مواصلة السير على طريق التنمية الاقتصادية القوية. وتشير الحالة الراهنة إلى أن بعض الكونغوليين وبعض العناصر من المنطقة الإقليمية لا يريدون تحقيق هذا الهدف، نظراً لأن الاستغلال المشروع للموارد الطبيعية للبلد سيحد من الثروة غير القانونية التي تولدها أحوال عدم الاستقرار.

١١٥- ويتعين على حكومات أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أن تحقق تقدماً ملموساً لكفالة وضع حد لتدفق الأسلحة عبر حدودها؛ وتسوية مسألة الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهموي؛ وإضفاء الصفة الشرعية على استغلال الموارد الطبيعية. وتعتبر المناقشة التي أجرتها آلية التحقق المشتركة مع الأطراف أثناء اجتماعيها في أديس أبابا يوم ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إحدى وسائل تحقيق هذا الهدف. أما إقامة علاقات ثنائية طبيعية وتبادل السفراء فهي وسيلة أخرى.

١١٦- وليس من العسير اتخاذ الخطوات المبينة أعلاه، إذا توفرت الإرادة السياسية على اتخاذها. وإني في هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء البيانات المثيرة التي أدلى بها بعض المسؤولين من جميع الجوانب، بالإضافة إلى الإشارات التي تدل على أن بعض الشخصيات السياسية قد تستغل مناخ عدم الثقة الحالي، سواء أكان مبرراً أم لم يكن، لتنفيذ الخطط المحلية الخاصة بها. وإني أهيب برؤساء دول أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى أن يرتقوا فوق هذه المصالح الضيقة وإبداء روح الزعامة عن طريق اتخاذ الخطوات المحددة اللازمة لتعزيز علاقاتهم الثنائية. كما أهيب بالبلدان التي تمتلك القدرة على ممارسة الضغط عليهم في هذا الاتجاه أن تواصل القيام بذلك.

١١٧- وفي ضوء الالتزام الذي تعهدت به حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فإنني أعترزم أن أشاطر مجلس الأمن في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تقييمي لتنفيذ هذا الالتزام، والخطر المتواصل الذي تمثله القوات المسلحة الرواندية/إنتراهموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أمن رواندا وإجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة سلمية.

١١٨- وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمانة العامة، على النحو الذي يبينه التحليل المقدم في هذا التقرير، بالتفكير ملياً في الآثار التي تترتب على إناطة ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لبعثة لحفظ السلام في بلد من حجم جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل التحديات التي يواجهها. وتستند التوصيات المقدمة في هذا التقرير إلى الهدف الرئيسي المتمثل في التوصل إلى أكثر السبل فعالية التي تتمكن الأمم المتحدة من خلالها من مساعدة الحكومة الانتقالية على تهيئة البيئة اللازمة لتنفيذ عملية السلام.

١١٩- وتوقعات في أوساط الشعب الكونغولي وبعض المراقبين الدوليين بشأن الدور الذي يمكن أن تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بموجب ولاية في إطار الفصل السابع من الميثاق، عما يمكن أن يقوم به أي شريك خارجي لمساعدة

أي عملية لإقرار السلام. وفي هذا الصدد، هناك أمر واحد ينبغي أن يكون واضحاً لجميع المعنيين، ألا وهو أن البعثة لا يمكنها تنفيذ العملية الانتقالية نيابة عن الحكومة الانتقالية، فمهمتها تقتصر على تقديم المساعدة. وبالمثل، ليس بإمكان البعثة تثبيت الاستقرار؛ فمهمتها تقتصر على مساعدة الحكومة الانتقالية على القيام بذلك. بيد أن بالإمكان للبعثة أن تساعد العملية عن طريق تعبئة الموارد اللازمة لردع المفسدين عن إخراج العملية الانتقالية عن مسارها.

١٢٠- ولذلك، فإنني أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في زيادة القوام العسكري الراهن للبعثة البالغ ٨٠٠ ١٠ من جميع الرتب بإضافة ١٣ ١٠٠ فرد، بما يصل بالقوام المأذون به إلى ٢٣ ٩٠٠ فرد، يضمون خمسة ألوية، و ٢٣٠ فرداً للمقر، و ٧٦٠ مراقباً عسكرياً ووحدات التمكين اللازمة. كما أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على تمديد ولاية عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لما ورد في الفقرتين ١٠٣ و ١٠٤، مما يزيد من قوام العنصر إلى ٥٠٧ أفراد، بما في ذلك ضباط الشرطة المدنية الحاليين البالغ عددهم ١٤٠ ضابطاً.

١٢١- وسيطلب تنفيذ المهام العسكرية المنقحة للبعثة إضافة وحدات مشكلة ووحدات تمكينية. ومن الجوهرى تحسين قدرة البعثة على جمع المعلومات وتحليلها، بغية تحسين فهم الأخطار والمخاطر في البلد. وفي هذا الصدد، ما فتئت بلدان من العالم النامي تقدم معظم العتاد العسكري للبعثة منذ إنشائها، وأعرب بعضها عن استعدادها لتقديم المزيد من المساهمات إلى البعثة. وإني أشيد بهذه البلدان لكل ما قامت به من أجل البعثة وعمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام. إلا أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يكتفي بالاعتماد على البلدان المساهمة بقوات من البلدان النامية. ولا بد من أن تضطلع البلدان الأخرى المساهمة بقوات بدور فعال في مساعدة عملية السلام الكونغولية. وإني لأهيب بها أن تنظر بجدية إلى المساعدة القيمة التي بوسعها تقديمها لتحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢٢- إن العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمنعطف حاسم. وسيعتمد المضي قدماً، في نهاية المطاف، على الإرادة السياسية لزعماء العملية الانتقالية. فإذا ما أبدوا تصميمهم على دفع العملية قدماً، فإن بالإمكان إحراز قدر كبير من التقدم. وإذا ما ظلوا متشددين، فإنهم يخاطرون بخسارة جميع المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن وإغراق البلد إن لم نقل المنطقة الإقليمية في أتون الحرب. ويقع على عاتقهم تقرير مصير جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالفعل، منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وإني أهيب بهم أن يغيثوا التقدم المحرز حتى الآن، وما يبديه المجتمع الدولي من نوايا حسنة لمساعدتهم، وأن يضعوا مصالحهم

ومخاوفهم الشخصية جانباً، وأن يقوموا بما يتعين عليهم القيام به لوضع جمهورية الكونغو الديمقراطية على طريق السلام والمصالحة والتنمية.

١٢٣ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري وامتناني العميق للعاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية رجالاً ونساء، الذين ما زالوا يبذلون الشجاعة والإخلاص ولا سيما أثناء الأشهر الأخيرة الشاقة، فيما يبذلونه من جهود لمساعدة الشعب الكونغولي على تحقيق السلام في بلده.

المرفق الأول

استكمال لجوانب الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة منظمة الأمم المتحدة
في جمهورية الكونغو الديمقراطية

حقوق الإنسان

١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية موضع قلق شديد. وما زالت القوات العسكرية النظامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة تشكل الجهات الرئيسية المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، والتي كثيرا ما تتحول إلى الأنشطة الإجرامية من أجل ضمان استمرار موارد معيشتها. وقد أجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحقيقات في ما يربو على اثني عشرة قضية من قضايا التخويف والاحتجاز التعسفي و/أو إساءة معاملة العاملين في أنشطة نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج التي تقوم بها البعثة والمعارضين السياسيين أو العسكريين، والمسؤولين المحليين، والقادة التقليديين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٢ - وبالنظر إلى غياب التكامل العسكري الفعال والافتقار إلى بسط سلطة الدولة، لا تزال معظم الجماعات المسلحة تحتفظ بما لها من نفوذ في المجالات الرئيسية كالأمن والقضاء. وعلى وجه الخصوص، فإن الأجهزة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي ما زالت تعمل خارج سلطة الجهاز القضائي، كانت المسؤولة عن حالات كثيرة من عمليات الاحتجاز التعسفي. ففي الجزء الشرقي، واصلت بعض الجماعات العسكرية احتجاز المدنيين بشكل غير مشروع وإدارة مراكز احتجاز عديدة غير شرعية، بما في ذلك الزنانات السرية التي يحتجز فيها المعتقلون في أوضاع لا إنسانية. وفي ٣ آب/أغسطس، قامت القوات التابعة للمنطقة العسكرية لكيفو الجنوبية بإلقاء القبض على أحد جنود البعثة واحتجازه بصورة تعسفية. وقد أطلق سراحه في اليوم التالي، بعد أن تعرض للإذلال والمضايقة.

٣ - وفي المقاطعة الاستوائية، حققت البعثة في واقعة اغتصاب جماعي ارتكبتها جنود تابعون لحركة تحرير الكونغو السابقة وينتمون لكتيبة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في قريتي سونغو مبيو وبونغندنغا، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقد أُجري التحقيق في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عندما أصبحت المعلومات المتعلقة بالحادث متاحة. وأظهرت التحقيقات أن عصابة الجنود اغتصبت ما يقارب ١٢٠ امرأة وفناة ونهبت كل منزل من المنازل في هاتين القريتين. وخلص التحقيق إلى أن هؤلاء الجنود ارتكبوا أعمال

الاعتصاب والنهب هذه تعبيرا عن التمرد على قائدهم بعد أن اشتبهوا في استيلائه على جزء من روايتهم. ورغم أن البعثة وجهت انتباه الحكومة الانتقالية إلى هذه الحادثة، لم تكن هناك أي نتيجة محددة حتى الآن.

٤ - وفي مناطق أخرى من البلد في إقليم كابونغو في كاتنغا الشمالية، زُعم أن جماعة مايي-مايي، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوات الدفاع الذاتي الشعبي ارتكبت نحو ٨٠ عملية من عمليات القتل غير المشروع في صفوف المدنيين، ونفذت حملة واسعة النطاق من الاعتصاب والنهب والاختطاف بين شهري آذار/مارس وأيار/مايو. وفي كيفو الشمالي وكيفو الجنوبية، أدت الاشتباكات المتقطعة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المنشقة التابعة للجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما سابقا، وجماعات مايي-مايي، وإنتراهموي إلى ارتكاب عمليات قتل غير مشروع ونهب واعتصاب ومضايقات. وفي إيتوري، أفادت التقارير أيضا أن عناصر ميليشيا نغيي في كاسينييه وتشوميا اختطفت أكثر من ١٠٠ شخص في حزيران/يونيه مع آخرين مستهدفين للإعدام. وأفادت التقارير بأنه منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أعدم ٤٨ من المدنيين، وترددت ادعاءات بوقوع عمليات قطع الرؤوس وبترا الأعضاء. وذكر أن بعضهم قد أرغم على العمل لدى الميليشيات سواء في صيد الأسماك أو العمل في الأراضي، في حين استغلت النساء في الرق الجنسي. أما الذين اختطفوا فينتمون إلى مجموعات إثنية عديدة، غير أن المعلومات التي أفاد بها الفارون أكدت التقارير السابقة التي أفادت عن إعدام أفراد من المجموعة الإثنية هيمبا/غبيغري فقط. ويزعم أن حوالي ١٣٤ صيادا من صيادي الأسماك قد اختفوا أو استبعدوا أو أعدموا على يد عناصر ميليشيا نغيي.

سيادة القانون

٥ - تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية بأنشطة مختلفة، بما في ذلك دعم آليات إقامة العدل في إيتوري. بيد أن التقدم كان بطيئا نظرا إلى غياب استراتيجية واضحة ومنسقة تضمن المشاركة الفعالة من جانب الحكومة الانتقالية في إرساء سيادة القانون. وبهدف تعزيز التنسيق، سوف تشكل البعثة فرقة عمل معنية بسيادة القانون، تضم الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، وتتوفر لها قاعدة بيانات عن سيادة القانون لكي تضمن تعقب الجهود الدولية. وسوف تعمل البعثة أيضا مع فريق استشاري وطني معني بسيادة القانون يتألف من قرابة ١٢ عضوا، يمثلون قطاعا شاملا من سكان الكونغو.

الحالة الإنسانية

٦ - كان للتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بوكافو أثرها القوي في تقويض الجهود التي تبذلها هيئات تقدم المساعدة الإنسانية من أجل تحسين الأوضاع في أجزاء كثيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثرت بشكل خاص على المكاتب العديدة المنتشرة في جميع أنحاء الجزء الشرقي من البلد. وقد علقت معظم الوكالات الإنسانية أنشطتها في حين غادرت وكالات أخرى المناطق التي لم يتوفر لها فيها الأمان. وفي أعقاب الأزمة، عادت معظم الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية إلى مراكز عملها متوخية الحذر. وبغية تمكين هذه الجهات من العمل في بيئة شديدة التقلب، وضع المجتمع المعني بالشؤون الإنسانية إطار عمل مشتركاً يركز على الآليات المراد تطبيقها من أجل العمل وتقييم المخاطر وتداركها في آن. بيد أن هذه الجهات الفاعلة في مجال الشؤون الإنسانية ليست على ثقة كبيرة بأنها في منأى عن الضرر، وبخاصة في ضوء الاعتداءات التي تعرض لها موظفان دوليان من موظفي المنظمات غير الحكومية في بوكافو وحالات الاختطاف التي وقعت في كيفو الجنوبية.

٧ - وفي أوج التوترات في بوكافو، أصبح ٣٥ ٠٠٠ شخص مشردين على طول الحدود بين رواندا وبوروندي بصورة أساسية، هذا بالإضافة إلى أكثر من ٣,٤ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي تسبب في تدفق موجات جديدة من اللاجئين. فقد عبر الحدود قرابة ٢ ٢٠٠ من جماعة بانيامولينغي ملتجئين اللجوء إلى كيانغوغو في رواندا. وتعطلت الجهود الرامية إلى مساعدتهم بسبب القرار الذي اتخذته حكومة رواندا بإغلاق الحدود مؤقتاً مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهرب ٢٥ ٠٠٠ كونغولي آخر إلى بوروندي، بيد أنه كانت هناك بعض حالات العودة الطوعية، وتشير التقديرات إلى أن ١٧ ٠٠٠ لاجئ ما زالوا موجودين حتى الآن في ذلك البلد.

٨ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أطلقت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية زورقا طبيا بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد الدولي للأعمال الخيرية الكاثوليكية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي ووزارة الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى مدى شهر، نقل الزورق الموظفين التابعين للبعثة العاملين في الشؤون الإنسانية والصحية والطبية، واللوازم الطبية وغيرها من المواد المتعلقة بالشؤون الإنسانية على طول نهر الكونغو وتشووبا إلى المناطق الصحية التي تفتقر إلى الخدمات الكافية. وهذه هي المرة الأولى منذ أكثر من ٢٠ عاما

التي تحظى فيها المجتمعات الواقعة عند ضفاف النهرين بدعم طبي مباشر ضخم. وعموماً، الاقتراح المشترك الذي تقدمت به البعثة مع لجنة الإنقاذ الدولية والرامي إلى تسير ١٠ قطارات إنسانية تنقل إمدادات إغاثة إلى مناطق لم تكن مشمولة سابقاً، استكملت عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يهدف إلى إعادة فتح خطي السكة الحديد بين لوبومباشي - كيندو وأوبوندو - كيسانغاني.

الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة

٩ - في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٤، تم تسريح أكثر من ٨٠٠ طفل من القوات والجماعات المسلحة، ووفرت البعثة الدعم للعديد من حالات التسريح، من خلال الدعوة وبالاتصال مع الشركاء المعنيين بحماية الطفل. وفي ١٩ أيار/مايو، وبعد تأخير دام طويلاً، أصدرت الحكومة تعليمات إلى قادة المناطق العسكرية بإعطاء شهادات إلى الأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة تؤكد انتقلهم إلى الحياة المدنية. وعلى الرغم من الدور الفعال الذي تضطلع به اللجنة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لا تزال أعمال التسريح مرهونة باستعداد القادة العسكريين المحليين والإقليميين على التعاون. وقد تعرقلت أعمال التسريح أحياناً بسبب غياب الهياكل القادرة على استقبال الأطفال، رغم أن تأسيس هذه الهياكل يتم تدريجياً، وأنه جرى تنظيم استجابات لحالات الطوارئ في كاليماي في حزيران/يونيه من أجل استيعاب نحو ٢٠٠ طفل ممن سرحوا بشكل مفاجئ.

١٠ - وما زالت الموارد البشرية والمالية اللازمة للقيام بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نطاق واسع غير كافية، لا سيما في ما يتعلق ببرامج إعادة إدماج الأطفال. كما أن منظمات غير حكومية عديدة تعنى بشؤون الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة عانت من نكسات خلال أعمال النهب الواسعة النطاق التي تعرضت لها المنظمات غير الحكومية الدولية في حزيران/يونيه. فقد تجدد ورود التقارير التي تتحدث عن تجنيد/إعادة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، لا سيما في غيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ومع استمرار وجود آلاف الأطفال في الجماعات المسلحة، يخشى كثيراً من استغلالهم مجدداً في حال اندلاع المزيد من الأعمال القتالية.

القضايا الجنسانية

١١ - على الرغم من أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب صنع القرار في الحكومة الانتقالية قليل نسبياً، تشير المناقشات الجارية في البرلمان ووسائل الإعلام وداخل المجتمع المدني إلى أن التوعية بالمنظور الجنساني آخذة في الازدياد. ففي أعقاب الحملة الوطنية لمكافحة

العنف الجنسي، يَسَرَّت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثة إلى بونيا ومهاغي بالتعاون مع الوزراء المعنيين بأوضاع حقوق الإنسان والمرأة والأسرة. وفي اجتماع مع إدارة إيتوري السابقة، تناولت المباحثات مسألة العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، كان لانعدام الأمن في مختلف المقاطعات تأثير سلبي على النساء اللواتي يصبحن في غالب الأحيان هدفا من أهداف العنف.

المشاريع السريعة الأثر

١٢ - تمت الموافقة على ٨٩ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر وهي في أطوار مختلفة من التنفيذ. ففي مبنداكا وكاليمي وكانغا ومبوجي مايي، تستخدم هذه المشاريع في التصدي للعنف الجنسي ضد المرأة من خلال تأسيس شبكات محلية تعنى بأنشطة الوقاية وتوفير الرعاية الطبية للضحايا في حالات الطوارئ. وقد تم إصلاح عدة مدارس، ومرافق صحية، وأجزاء من الطرق، وجسور، وشبكات الإمداد بالكهرباء، الأمر الذي حسن الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي كانغا ومبوجي مايي، سوف يجري دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد وحرية التعبير خلال المرحلة الانتقالية، وذلك عبر تنظيم موائد مستديرة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون المتعلق بتطبيق اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام^(١)، غير أن البرلمان لم يعتمد بعد. وفي الوقت نفسه، لم تعلن الحكومة عن مخزونها وعن زرع الألغام المضادة للأفراد رغم أنه طلب إليها ذلك. وقد حدد ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موعدا نهائيا لإتلاف جميع مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأبرمت مراكز الأمم المتحدة المعنية بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تدعم الأنشطة التي تضطلع بها البعثة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، عقودا من الباطن مع عدة منظمات غير حكومية من أجل القيام بأنشطة لترع الألغام. وتقدم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما سوقيا وموضوعيا لأنشطتها. وقد قامت بتدمير عدة ذخائر غير منفجرة وجدت في مواقع مختلفة في كيفو الجنوبية.

الإعلام

١٤ - ما زالت المواد الإعلامية في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعم العمليات الأساسية التي تضطلع بها البعثة. والعمل جار على تنظيم حملة توعية دعما للبرنامج

الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسوف تعمل البعثة عن كثب مع اللجنة الوطنية المعنية بالتسريح وإعادة الإدماج متى وضع برنامج عملها في صيغته النهائية. وتمتلك إذاعة أوكابي حاليا ٢١ جهازا من أجهزة الإرسال تغطي أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في البلد، ولا تزال تشكل أحد مصادر المعلومات المحايدة القليلة. وقد وسعت رقعة التغطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لكي تشمل مناطق أكثر نأيا.

السوقيات والدعم

١٥ - لا يزال نشر لواء كيفو والانتهااء من نشر لواء إيتوري يتطلبان الانتهاء من طرق الوصول البرية الرئيسية من أجل إعادة التزويد بالأغذية والوقود. لذا فإن العمل جارٍ على إصلاح الطرق والجسور الرئيسية داخل البلد. بيد أن أعمالا كثيرة ما زالت بحاجة إلى الإنجاز، ولا تزال البعثة تعتمد بشدة على إعادة تموين مواقع القوات جوا. وما زال هذا الواقع، إلى جانب رداءة المطار من حيث هيكله الأساسي وضعف مراقبة الحركة الجوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطرح تحديات في مواجهة عمليات الدعم، ويشكل مصدر قلق على السلامة الجوية. وتتضمن المشاريع المستقبلية لإصلاح الطرق تحسين الطريق بين بوكافو وأوفيرا، ومتابعة العمل على الطريق بين بونيا وبيني، وأعمال الإصلاح الجارية على الطريق بين إيغا بارير وفتاكي والطريق بين مهاغي وكواندروما.

١٦ - وبالإضافة إلى إصلاح الطرق البرية الرئيسية، شرعت البعثة في عملية المشتريات المتعلقة بمشاريع أعمال تصليح المهابط في عدة مطارات رئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بونيا وغوما وبوكافو وكليمي. وفي الوقت نفسه، يجري توفير احتياجات البعثة من الوقود في إيتوري من عنتبي، أوغندا، حيث سعر الوقود أقل والمسافة أقصر بالنسبة إلى النقل الجوي.

الأوضاع الاقتصادية

١٧ - في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية المرتبة ١٦٧ من أصل ١٧٥ بلدا في دليل التنمية البشرية. مع ذلك تبذل جهود ملحوظة من أجل تحسين الوضع المالي، في حين ظلت معدلات سعر صرف الفرنك مستقرة إلى حد كبير. بيد أن معدل نمو القطاع الخاص لا يزال منخفضا.

١٨ - ومتابعة لاجتماع المجموعة الاستشارية للجهات المانحة الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظمت الحكومة الانتقالية والبنك الدولي اجتماعا آخر في

كينشاسا يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه. وعرضت الحكومة الانتقالية البرنامج الأدنى للشراكة من أجل الانتقال والإنعاش الذي يقصد به أن يكون بمثابة إطار عمل اقتصادي استراتيجي لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى السنوات الأربع المقبلة، ريثما يتم وضع الوثيقة الاستراتيجية للتخفيف من حدة الفقر لعام ٢٠٠٥ في صيغتها النهائية والتي ستبلغ تكلفتها وفقا للتقديرات ٦,٨٦٥ بليون دولار. وخلال الاجتماع، تعهدت الجهات المانحة بدعم المرحلة الانتقالية رغم المظاهرات العنيفة التي شهدتها آنذاك كينشاسا وأجزاء أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد صرفت هذه الجهات ٥٤٧,٩٨ مليون دولار من أصل المبالغ التي تعهدت بها في باريس للعام ٢٠٠٤ والتي بلغت ١,٠٤٨ بليون دولار.

استغلال الموارد الطبيعية

١٩ - تواصل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية استلام تقارير غير مؤكدة عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة التي ترتبط في أغلب الأحيان بشراء الجماعات المسلحة للأسلحة. وأنشطة الاستغلال هذه تقوض عموما أيضا التقدم المحرز نحو تحقيق إعادة التوحيد الاقتصادي. وتشكل آليات التحقق المشتركة المقترحة على طول حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع أوغندا ورواندا، التي سيتم وضعها بمساعدة البعثة، أحد أطر العمل العديدة التي يمكن أن تتعزز من خلالها قدرة الحكومة الانتقالية على فرض رقابة فعالة على حدودها الوطنية.

٢٠ - وبموجب القرارات التي اتخذت في الحوار بين الأطراف الكونغولية، شكل البرلمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجنة تحقيق في العقود والاتفاقيات الموقعة خلال الصراع. وتحظى اللجنة المؤلفة من ١٧ عضوا بدعم البنك الدولي في أداء عملها، كما تقدم البعثة المساعدة السوقية لتمكين اللجنة من إجراء تحقيقاتها. ومن المهم أن يقدم المجتمع الدولي دعما إضافيا لعمل هذه اللجنة، من أجل التشجيع على وضع إطار تنظيمي يهدف إلى وقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وضمان ثقة المستثمر بإمكانية القيام بأعمال تجارية شرعية في البلد. ويعد عمل لجنة التحقيق ذا أهمية محورية بالنسبة للعملية الانتقالية من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد قائم على الحكم الرشيد.

الحواشي

(أ) الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٧.

المرفق الثاني

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام العنصر العسكري والشرطة المدنية

(في آب/أغسطس ٢٠٠٤)

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
الإتحاد الروسي	٢٧	١		٢٨
الأرجنتين				صفر
الأردن	٢٤	٦		٣٠
إسبانيا	٢	١		٣
إندونيسيا	٩	٤	١٧٥	١٨٨
أوروغواي	٢٧	٢٢	١ ٧٧٦	١ ٨٢٥
أوكرانيا	١٥	١		١٦
أيرلندا	٢	١		٣
باراغواي	٢٠			٢٠
باكستان	٢٥	١٧	١ ٠٥٠	١ ٠٩٢
البرتغال				صفر
بلجيكا		٥		٥
بنغلاديش	١٦	٧	١ ٣٠٣	١ ٣٢٦
بنن	٢٥	١		٢٦
بورкина فاسو	١٢			١٢
البوسنة والهرسك	٥			٥
بولندا	٣			٣
بوليفيا	٤	٣	٢٠٠	٢٠٧
بيرو	٥			٥
تركيا				صفر
تونس	٢٧	٥	٤٦٥	٤٩٧
الجزائر	١١			١١
الجمهورية التشيكية	٥			٥
جنوب أفريقيا	٢	١١	١ ٢٥٨	١ ٢٧١ ^(١)
الدانمرك		٢		٢
رومانيا	٢٧			٢٧
زامبيا	١٧	٥		٢٢
سري لانكا	٢			٢
السنغال	١١	١٠	٤٥٩	٤٨٠
السويد	٤	٣		٧
سويسرا		٢		٢

البلد	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	الاجموع
صربيا والجبل الأسود		٦	٦	
الصين	١٠	٢	٢١٨	٢٣٠
غانا	٢٢	٢	٤٦١	٤٨٥
غينيا				صفر
فرنسا	١	٤	٣	٨
الكامرون	٤	١		٥
كندا		٨		٨
كوت ديفوار				صفر
كينيا	٢٩	٨	٦	٤٣
مالي	٢٧	١		٢٨
ماليزيا	٨	١٢		٢٠
مصر	١٣	١٥		٢٨
المغرب	١	٣	٨٠١	٨٠٥
ملاوي	٢١			٢١
المملكة المتحدة		٥		٥
منغوليا	٢			٢
موزامبيق	٢			٢
نيبال	١٨	٢	١ ٢٢٣	١ ٢٤٣
النيجر	١٨	١		١٩
نيجيريا	٢٨	٥		٣٣
الهند	٣٣	١١	٣٣٠	٣٧٤ (ب)
الاجموع	٥٦٤	١٨٧	٩ ٧٣٤	١٠ ٤٨٥
				١٤٣

(أ) مساهمة جنوب أفريقيا الميدانية حاليا هي أقل بما مجموعه ١٦٥ جنديا مما ورد في الأرقام المحددة في مذكرة التفاهم.

(ب) سوف يتم قريبا نشر قوة قوامها ١٢٠ رجلا من وحدة الخدمة الجوية الهندية في كيندو لكي تحل محل وحدة الخدمة الجوية السويدية التي غادرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

